

جامعة البصرة  
كلية الآداب  
قسم الجغرافية  
المرحلة الرابعة

# التخطيط والتنمية

الأستاذ المساعد الدكتور  
أسامة إسماعيل عثمان الراشد

الطبعة الخامسة 2018  
(مزيدة ومُنقحة)

## المقدمة

أصبح التخطيط منذ بداية القرن الماضي سمة تميز مدى تقدم الدول أو تخلفها فالدول التي تعتمد التخطيط أساسا لتحديد استراتيجياتها ورؤاها المستقبلية تعد دولا متقدمة تمتاز باقتصاديات قوية تؤهلها ان تتبوأ مكانة مهمة على المستوى العالمي.

لم تكن ولادة المفاهيم التخطيطية يسيرة بل مرت بمخاض عسير تطلبت ردحا من الزمن حتى تبلور مفهوم التخطيط بصيغته الحالية ومما يعطي التخطيط أهمية كبيرة انه فكر متجدد يحاكي التطور العلمي ويتفاعل معه لأنه دائما يبحث عن إجابات للأسئلة الآتية:

لماذا نخطط ؟ أو بمعنى أكثر دقة لماذا تلجأ الدول للتخطيط ؟ وهل يقود التخطيط المجتمعات نحو التطور ؟ وأي نوع من أنواع التخطيط يجب إتباعها تخطيط موجه أم تخطيط حر؟ و إلى أي أسلوب من أساليب التنمية يمكن ان يقودنا كلا النوعين ؟ أسئلة كهذه تكون دائما محط نظر علماء التخطيط عند الشروع بأي عملية تخطيطية مستلهمين من نظريات التخطيط وتجارب المجتمعات أفكارا تتيح لهم تقديم الإجابات عنها لصانعي القرار لإعداد الإجراءات التنفيذية للخطط .

لقد أصبح التخطيط بفرعيه الإقليمي والحضري احد أهم فروع الجغرافية التطبيقية إذ انه يعمل على دراسة الاختلافات المكانية بين الأقاليم بأشكالها المختلفة لتحقيق التوازن بينها. سنستعرض في هذا الكتاب مفاهيم التخطيط وأنواعه ومستوياته والنظريات الحاكمة له وبعض تجارب الدول التخطيطية.

## أولاً : التخطيط :planning:

### تعريف التخطيط :

التخطيط فكرة قديمة تعود في جذورها إلى العصر الإغريقي وتحديدا إلى أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة . وقد استخدم التخطيط في جميع العصور التاريخية وشمل معظم جوانب الحياة من دون أي تأطير لمفهومه ومقوماته وفعالياته واستمر الوضع على ذلك حتى مطلع القرن العشرين حيث ظهرت فكرة التخطيط بمفهومها العلمي على يد العالم النرويجي شونهيدير في العام 1910 واستخدمها الألمان في الحرب العالمية الأولى للموازنة بين الاقتصاد ومتطلبات الحرب ثم استخدم كأسلوب علمي في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1928 من خلال وضع أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية فيه واعتبرت آنذاك أول دولة تعتمد التخطيط كأداة وأسلوب لتحقيق التحولات الاقتصادية وزيادة دخل الفرد وقد ساعدت آثار الأزمة الاقتصادية عام 1929 وعدم تأثر الاتحاد السوفيتي السابق بنتائجها السلبية إلى تحول مفهوم التخطيط من أداة للتخطيط واتخاذ القرار إلى إستراتيجية ، وتعد فرنسا أول الدول الغربية التي استخدمت أسلوب التخطيط عند قيامها بتوزيع الكثير من الصناعات المهمة في أقاليمها المختلفة.

لقد دعت الحياة العصرية إلى الأخذ بالتخطيط كأسلوب علمي يواجه متطلبات العصر كما أصبح طريقا للتقدم وتأكيد قدرة الإنسان على التحسين والوصول إلى الأهداف المرسومة

وقد طبق هذا الأسلوب في مختلف دول العالم وبغض النظر عن طبيعة النظام السائد فيها.

التخطيط هو تفكير منظم يرتبط أساسا بتحقيق أهداف محدد ، وللتخطيط أدوات مادية تتمثل بجوانب الدراسة الميدانية والدراسات السابقة ورأس المال ووضع التصورات الواضحة والممكنة التطبيق والتنفيذ لما ستؤول إليه المدينة مستقبلا.

ونظرا لأهمية التخطيط فإن تحديد مفهوم لمصطلح التخطيط Planning لا يخرج عن دائرة النسبية في الحصر، ولكن أكثرها شيوعا هو التعريف الآتي:- (( مجموع التحويلات النظرية والعملية التي يجريها الإنسان بإرادة واعية على عناصر ظروفه البيئية المختلفة منفردة ومجتمعة في سبيل أن يحقق أكبر منفعة عبر أفضل استعمال لجميع مصادر الثروة الطبيعية والبشرية من أجل حالة أحسن وحياة أفضل للإنسان والمجتمع الإنساني ضمن ظروف مكانية وزمنية محددة وبهدف تحقيق المصالح العامة القائمة على العدل والمساواة والرفاه الشامل منطلقا من حالة قائمة باتجاه حالة مستقبلية أفضل. )) إذا فالتخطيط عملية وضع الخطط للاستفادة من كل الطاقات المتاحة ضمن الدولة أو أقاليمها المختلفة بهدف تحقيق أفضل استفادة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال اقصر فترة زمنية ممكنة وبمعدل نمو سنوي معد مسبقا، كما انه أسلوب عمل منضبط تتعاضم به قدرة التنفيذ في مواجهة التحديات ، ويعد التخطيط عملية إدراك Perceiving وان الغاية الرئيسة من التخطيط هي جمع المعلومات المتعلقة بالمستقبل وتقديمها بكل دقة لكي تساعدنا على إدراك أهدافنا ، كما أن التخطيط هو

المنسق بين الأنشطة الاقتصادية وهو الإطار العام الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات بين تلك الأنشطة.

وتتبع أهداف التخطيط من أعماق تطلعات الإنسان وحاجاته ولكنها تعتمد في تحقيقها على مستوى قدراته وإمكاناته وعلى مستوى رؤيته وعلاقته بالموارد المتاحة وأولها الأرض ومستوى تطلعه للاستفادة منها.

وبهذا يكون التخطيط وسيلة مثملاً أنه هدف يرمى إلى تحسين أنماط الاستغلال والاستخدام الأمثل لما يتوافر من إمكانيات وموارد، وهناك عوامل كثيرة تؤخذ في الاعتبار عند رسم الخطط ووضعها في شكلها المطلوب وتتصل هذه العوامل بالواقع البشري والطبيعي في النطاق المحدود من الأرض، والأخذ بأساليب التخطيط الحديث بدأت محاولاته في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية ولكن هذا لا يعني أن الإنسان لم يكن له حظ منه قبل ذلك فللجهد البشري في ذلك نصيب منذ القدم ولكن في حدود ضيقة بدأت تتسع دائرته مع التحولات الخطيرة في مجال العلوم والتقنية والانتقال من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي والتغير في أوضاع البشر ودرجة التحضر والانتقال من الريف إلى المدينة والتحول النوعي في مستويات المعيشة واتساع دائرة حاجات الإنسان وتعقيد أساليب الحياة . كل ذلك دفع الإنسان إلى توجيه رغبته للانتفاع بالأرض واستخدام مواردها وتحسين بيئة السكن والحياة الاجتماعية ، واقتضت الحاجة الملحة الاعتماد على الأساليب العلمية في التخطيط لكل أوجه الحياة اقتصاداً واجتماعاً وحضارة.

إن التخطيط كعلم إنما يسعى في تقدير المؤلف الإجابة عن أربعة أسئلة هي : لماذا نخطط؟ كيف نخطط؟ أين نخطط؟ متى نخطط؟

تحدد الإجابة على السؤال الأول الهدف من التخطيط بمعنى يجب على اي دولة أو اقليم ان تحدد ماذا تريد من التخطيط ؟ هل تعده استراتيجية أم انه مجرد مشاريع آنية ؟ ولكل من الأمرين أولويات وخطوات يجب أن تتخذ ، ثم بعد إن تحدد إجابة السؤال الأول نشرع في الاجابه عن السؤال الثاني كيف نخطط ؟ بمعنى هل نمتلك أدوات نجاح العملية التخطيطية من موارد طبيعية وبشرية ومادية ، فالموضوع بحاجة إلى جهود تبذل وأموال طائلة ترصد لتنفيذ مفردات الخطة فالجهود والأموال غالباً ما تتناسب طردياً مع حجم الخطة فبالتالي يجب أن تحدد المسؤوليات وتلبي المتطلبات بالنسبة للمشاريع التخطيطية والتنمية بمعنى آخر ان الإجابة على السؤال الثاني تعد الحلقة المحورية للعملية التخطيطية برمتها عليه فان كانت الإجابة على السؤال وافية ملمة بجميع نواحي الموضوع نزولاً إلى أدق التفاصيل سينعكس ذلك على نجاح التخطيط والعكس يعني الفشل . وتأتي الاجابه على السؤال الثالث لتعزز النجاح في العملية التخطيطية أو فشلها فعندما يطرح السؤال أين نخطط ؟ بمعنى يجب اختيار المكان الذي ستنفذ عليه الخطة وهنا تأتي سياسة الدول لتعبر عن طبيعة الفكر التخطيطي الذي تتخذه منها للحكم ، فاختيار المكان عادة ما يخضع لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية فالنظم الديموقراطية مثلاً عادة ما تلجأ إلى التوزيع العادل للمشاريع التخطيطية والتنمية على عموم أرجاء الدولة كما أنها تلجأ إلى اختيار الأقاليم الأكثر تخلفاً في الدولة لتمارس عليه

عمليات التخطيط لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. ان تحديد وقت انطلاق العملية التخطيطية أو تحديد الزمن اللازم

لانجاز مفردات الخطة والذي يحدده السؤال الرابع متى نخطط ؟ إنما تعتمد الاجابه عليه من خلال الاجابه على الأسئلة السابقة فعندما تحدد الرؤية أو الإستراتيجية التي يجب ان تعتمد للتخطيط مع الوعي والإدراك لما تحتاجه العملية من متطلبات ومدى قدرتنا على التعاطي معها ومع المعوقات التي قد تواجه العملية التخطيطية ، وعند ترتيب الأولويات بالنسبة لتحديد المكان أو القطاعات الأكثر حاجة لممارسة التخطيط عليه وبما يضمن تحقيق مصالح الدولة العليا وضمان تحقيق اكبر قدر من العدالة والمساواة في نشر ثمار التنمية بين أرجاء البلاد عندها تكون الإجابة عن السؤال الرابع من السهولة بمكان يضمن دقة التنفيذ وفق التوقيتات المحددة في الخطة .

ويعتبر المخطط هو المفكر الذي يقوم بتجميع المعلومات الكافية عن مشكلة خاصة تواجه منطقة ما يراد حلها ، ويتم ذلك بدراسة المشكلة وعلاقتها بالمشاكل الأخرى التي تعترضها ثم عزلها عن بقية المشاكل ثم يقوم بتحليل تلك المعلومات وإرساء انسب حل للمشكلة مع وضع برنامج زمني ينفذ على مراحل للوصول إلى الهدف المنشود.

لذا فمن الواجب توفر ثلاث خصال مهمة في المخطط وهي :

أ \_ الإدراك (إذ يجب عليه ان يكون مدركا لجميع ما يحيط به من موارد سواء كانت طبيعية أم بشرية داخل المنطقة التي يريد التعامل معها )

ب \_ الواقعية ( وتعني ان يتعاطى بواقعية مع الموارد المتاحة في المنطقة أو الإقليم وبعيد الخبط المناسبة بما يضمن الاستدامة للموارد بما لا يضر الانتفاع الآني به)

ج \_ الخيال ( تعد ملكة الخيال ميزة مهمة يجب ان يتصف بها المخطط عند إعداده للخطة من خلال استشراف المستقبل بالاعتماد على الموارد المتاحة داخل الإقليم ).

فالمخطط يجب ان يكون واعي لأهمية المشروع التخطيطي بالنسبة للمكان المعني بالخطة ويأتي ذلك من خلال إعداد الدراسات التفصيلية للمكان موضعا وموقعا ومساحة وسكان وموارد وبالشكل الذي يضمن الإعداد النظري السليم لمفردات الخطة وإمكانية تنفيذها ضمن السقوف الزمنية والمادية المخططة ، فالإعداد للخطة يتطلب إدراك المخطط بما يتوفر له من إمكانات مادية وبشرية تعينه في تحقيق النجاح لمشروعه فالإدراك هنا نتيجة للوعي فمثلا عندما يعي المخطط ان لديه في الإقليم (س) موردا معدنيا معيننا فعليه عند محاولته إعداد الخطة للاستفادة من هذا المورد في تنمية الإقليم يجب عليه ان يدرك الحجم الفعلي لذلك المورد ليتمكن من وضع أفضل الوسائل التي تتيح استغلالا أفضل له ، وعندما نقول أفضل الوسائل هنا يمكن ان يدخل الخيال كصفة مهمة على المخطط الجيد التحلي بها في إعداد صورة مغايرة للإقليم تختلف بالكلية عما

هو عليه وقت الإعداد للخطة ، وعادة حتى يتمكن المخطط من التحلي بهذه الصفة يجب ان يكون ذو ثقافة واسعة قادر على التعاطي مع علوم مختلفة تكون سائدة للعملية التخطيطية وهناك مصاديق كثيرة لكيفية استغلال المخططين لملكة الخيال في تنمية وتطوير المجتمعات المختلفة ، فالنهضة الحضارية التي تعيشها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص في وقتنا الحاضر إنما جاءت نتيجة لخيال المخططين الذي كانوا على وعي لما تحويه الإمارات من موارد طبيعية وبشرية و عالجوا تلك الموارد بحرفية كبيرة أو بمعنى آخر كانوا مدركين لحجم تلك الموارد فصاغوها بخطط كانت تمثل خيالا عن إعداد التصورات الأولية لها إلا أنهم حصدوا نتائج خيالاتهم بعد ربع قرن من الجهود التخطيطية فتحوّلت الإمارات من دولة تكسوها الرمال إلى دولة أصبح اللون الأخضر هو الطاغى على أراضيها ومن دولة تعشش فيها الأمية والتخلف إلى دولة رائدة في مجال التحضر والعلوم إذن انه الخيال المبني على الوعي والإدراك قادر على تغيير المجتمعات إلى حالة أفضل تضمن تحقيق سبل الراحة للإنسان .

## # المبادئ الأساسية للتخطيط:

**1\_ الواقعية:** إذ لا بد ان توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وان توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

**2\_ الشمولية:** يجب ان تشمل الخطة اغلب المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تجديد الإنتاج وان تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية مادية كانت أم بشرية، لان الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا بحيث لا يمكن تخطيط جزء منه و إهمال الجزء الآخر وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وانما ينبغي ان نصل إليها بالتخطيط المتدرج وذلك بوضع إستراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

**3\_ التكامل والاتساق:** يجب ان تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا وان تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا وهذا التناسق يجب ان يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

**4\_ المرونة:** نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا يجب إلا تكون الخطة قيديا يحد من تقدم المجتمع إذ لا بد ان تتصف الخطة بالمرونة وان تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

**5\_ الإلزام والديمقراطية:** لا بد من توفير مركز جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات وان يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني ان وجد، ومن ناحية أخرى فلا بد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة الخطة والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

**6\_ المركزية واللامركزية:** يعني المبدأ توزيع العمل على أساس مركزية قرارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ولا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

**7\_ توفير الكوادر التخطيطية:** لا بد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولاً لضمان نجاح العملية التخطيطية حيث ان درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسياً مع ندرة الكوادر التخطيطية المخصصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

**8\_ الاستمرارية:** لا بد للعملية التخطيطية ان تكون عملية مستمرة.

## # خصائص التخطيط :

ويمتاز التخطيط بخاصيتين تلازمانه دائماً هما:

الأولى: انه موجه للمستقبل.

الثانية : انه يرمي إلى التحسين لكل ما يمت للإنسان بصلة .

أما خاصيته المستقبلية فهي لا تعني انه ينظر إلى المستقبل فقط بل ينظر إلى الماضي أحيانا كثيرة للاستفادة من أخطاء الماضي وتجنبها في الخطط المستقبلية.

## # مقومات التخطيط :

- (1) البعد التنظيمي: الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه وهو المبرر لوجود التنظيم .
- (2) العنصر البشري: يتوقف نجاح الخطط بدرجة كبيرة على كفاءة العنصر البشري .
- (3) البعد التقني: إدخال الوسائل التقنية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمة ومتابعة التطورات التكنولوجية في العالم .
- (4) البعد الاقتصادي: الإمكانيات المادية المتاحة للإنفاق على الخطة المراد تنفيذها .
- (5) البعد المعلوماتي: بيانات وإحصاءات دقيقة وحديثة وشاملة.
- (6) البعد العلمي : أي إتباع خطوات المنهج العلمي للتخطيط .
- (7) البعد البيئي : الظروف البيئية المحيطة .

شكل (1)  
مقومات التخطيط



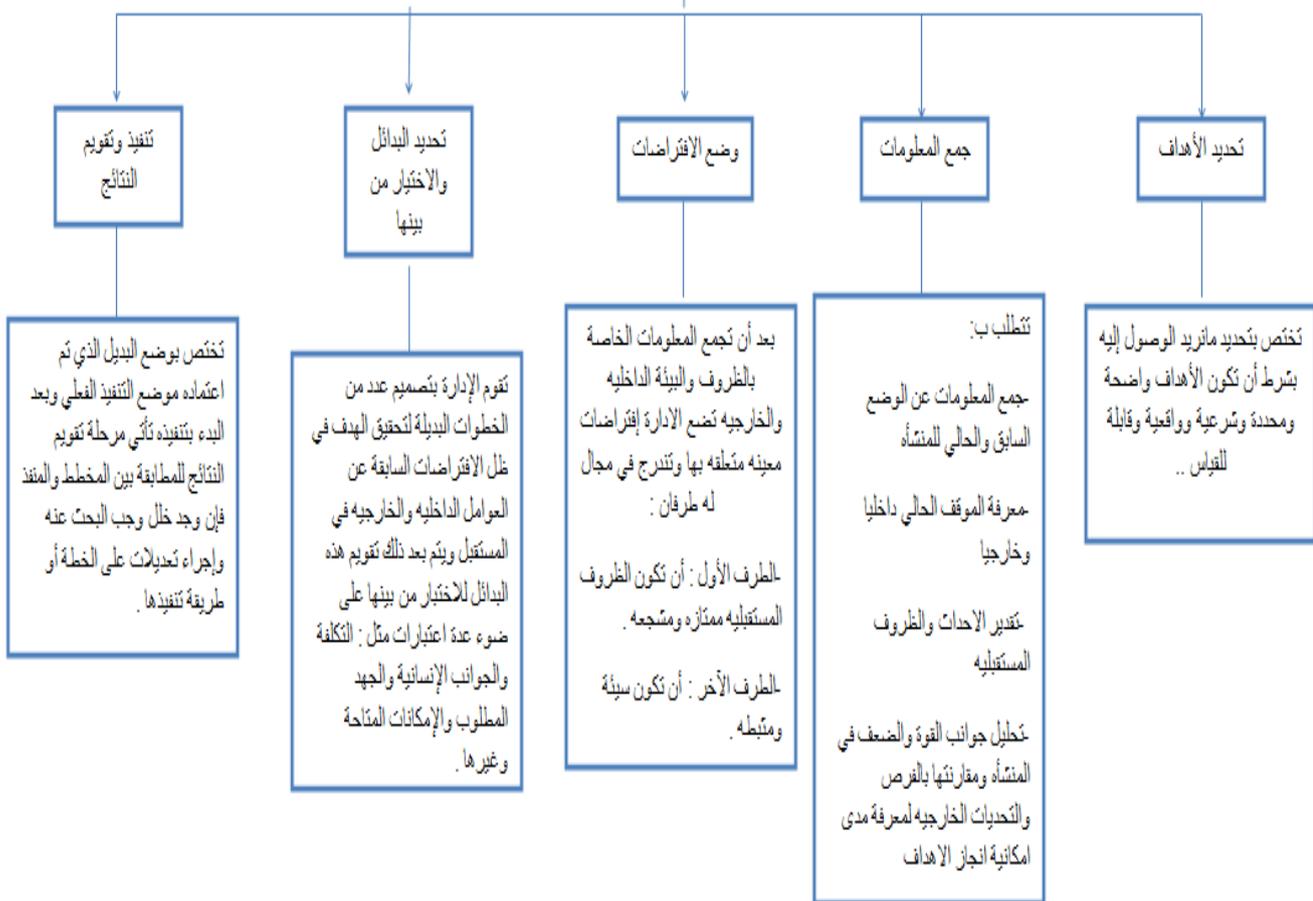
## # خطوات التخطيط:

لتحقيق عملية تخطيط ناجحة لابد من اتباع خمس خطوات تكمل احداها الاخرى وكما يبينها

الشكل (2) .

شكل (2)

### خطوات التخطيط



## # معوقات التخطيط:

يمكننا تصنيف الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التخطيط إلى نوعين رئيسيين هما:

1\_ صعوبات تعود إلى الأشخاص المعنيين بتطبيق الخطة أو القائمين عليها.

2\_ صعوبات ناتجة عن تعقيد عملية التخطيط نفسها.

أولا : الصعوبات الناتجة عن الانسان :

هناك بعض الصعوبات الناتجة عن سوء تصرف الأفراد وأهمها :

1\_ **قلة الالتزام بالتخطيط** : فعلى الرغم من الاهتمام بالتخطيط بشكل عام إلا انه لا يوجد

التزام حقيقي به على جميع المستويات الإدارية ولذلك نجد أن أغلبية الحكومات سواء

المركزية او المحليه (في الدول النامية ) يهتمون بحل المشكلات اليومية الروتينية دون

الالتفات إلى المستقبل وفرص المستقبل التي يمكن استغلالها احسن استغلال من خلال

التخطيط السليم.

2\_ **عدم القدرة على التفريق بين دراسات التخطيط والخط** : أي أن هناك دراسات تخطيطية

كثيرة ولكن لا تصل إلى مستوى الخطة الملزمة .

3\_ **الاعتماد الكبير على الخبرة** : لا أحد ينكر أن عنصر الخبرة له أهمية كبيرة في التخطيط

ولكن المشكلة هي في التركيز على الخبرة فقط دون الاهتمام بالعناصر الأخرى.

4\_ **مقاومة التغيير** : نحن نعلم أن التخطيط يعتمد على المستقبل والتنبؤ ومن هنا قد يؤدي إلى

إحداث تغييرات في المجتمع، والمعروف أن هناك في كل مجتمع اتجاهات مؤسسية او فردية

لا تحبذ التغيير فما اعتادوا عليه لذا فقد يقاومون هذا التغيير لخوفهم من تأثير العمليات التخطيطية على حياتهم الاجتماعية او الاقتصادية.

**ثانيا : الصعوبات الناتجة عن تعقيد عملية التخطيط نفسها :**

فهناك بعض الصعوبات التي تكون ناتجة عن عملية التخطيط نفسها وتكون خارجة عن إرادة الفرد وتتمثل تلك الصعوبات في النقاط التالية:

**1\_ صعوبة الحصول على معلومات دقيقة :** أن حالة عدم التأكد الموجودة فيما يتعلق بالمستقبل تجعل الحصول على المعلومات الدقيقة عملية صعبة لان العديد من العوامل تتغير ومن الصعب التنبؤ بهذا التغير ولكن على الرغم من ذلك فان استخدام أساليب تنبؤ دقيقة قد تقلل هذه الصعوبة ومن ثم نستطيع الحصول على المعلومات الدقيقة بصورة افضل.

**2\_ مشكلة سرعة التغيير :** أن سرعة التغيير التي قد تحدث في الصناعة قد تربك الكثير من الخطط ومن ثم تربك المخطط لأننا نعيش في عالم متغير ومتطور بصورة سريعة ومن ثم قد لا يستطيع الإنسان اللحاق بهذا التغير بالصورة المطلوبة.

**3\_ عدم المرونة :** في بعض الأحيان قد يصعب على الخطة أن تواكب التغيرات وان تستوعب التعديلات المطلوبة بسبب بعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي لا تستطيع الدولة التأثير أو السيطرة عليها.

**5\_ الوقت والنفقات :** أن القيام بعملية التنبؤ تحتاج إلى نفقات ليس لها حدود ولهذا فان المنطق يدعو إلى الإنفاق ما دام هناك إيرادات ملائمة متوقع من هذا الإنفاق إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة.

إما بالنسبة إلى **عامل الوقت** فهو مهم جدا لان القرار يجب أن يتخذ في وقت معين ولكن في بعض الأحوال قد يضطر المخطط إلى اتخاذ قرار نتيجة لضغوط معينة دون أن تتوافر لديه المعلومات الكافية .

في النهاية نستطيع القول أن جميع هذه الأسباب توضح لنا أن الحصول على خطط فعالة ليس عملية سهلة ولكن مع التعرف على هذه الأسباب يقلل مفعولها وتأثيرها.

## # ضوابط التخطيط الناجح : osama AL- rashed

هناك بعض الضوابط والمؤشرات التي تؤطر العمليات التخطيطية **Planning Process** وتدل على نوعها وجدواها هي :-

**أولاً:-** كافة العمليات والمشاريع ومن ثم النشاطات الإنسانية مجتمعة لتعطي نتائج أفضل عندما تستعمل التخطيط وتعتمده من تلك النشاطات العفوية غير المخططة.

**ثانياً:-** يتحدد مصطلح الأفضلية في الفقرة السابقة بمقاييس وضوابط تجعله أفضل وليس مجرد مصطلح بدون معيار مثلا:

أ- التكاليف المصروفة على مشروع أو نشاط مخطط هي اقل من التكاليف المصروفة على نفس المشروع أو النشاط بدون تخطيط.

ب- العائدات والأرباح التي تأتي من مشروع أو نشاط مخطط تكون اكبر من العائدات الداخلة من نفس المشروع فيما إذا مورس بدون تخطيط.

و في سبيل تحقيق عمليات تخطيطية ناجحة لابد أن يتحقق ما يأتي:-

1\_ يجب أن تكون التجارب اللاحقة أفضل من التجارب السابقة وذلك لان مسألة مهمة لابد أن تدخل في تلك العمليات وهي الخبرة والتجربة والتقويم والقياس.

2\_ يجب أن تكون النتائج التنموية الإيجابية في مجال الحالات التي تم تنفيذ العمليات والمشاريع التخطيطية فيها قد ظهرت خاصة أن التنمية هي الهدف الأساسي للتخطيط.

### # مجال التخطيط وعناصره :

يوصف التخطيط بأنه نشاط متعدد الأبعاد إلا انه في الوقت نفسه نشاط مدمج ومتكامل بحيث يضم أنشطة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية . وفي الواقع ان التخطيط له مجال يتحرك من خلاله ويتفاعل معه ، يضم هذا المجال أربعة عناصر رئيسية هي :

الأول : الإنسان      الثاني : المجتمع      الثالث : الطبيعة      الرابع : التقنية

فبالنسبة للإنسان فان الخطة منه واليه وهو المستفيد الأول منها فكلما كان واعياً ومدركاً لاحتياجاته جاءت الخطة ملبيةً لطموحاته في العيش الرغيد ، وفي الوقت نفسه لابد ان يكون الانسان على قدر كافي من المسؤولية على الوجه الذي يستطيع تنفيذ مفردات الخطة وفق الوقت المحدد لها مع تحمله مسؤولية الحفاظ على مخرجاتها النهائية لضمان ديمومة العمليات التخطيطية بما يحقق التنمية الشاملة.

واما **المجتمع** فهو مكان اجتماع الإنسان مع أقرانه من البشر أو هو جملة الأفراد المستفيدين من الخطة بعلاقتهم ونظمهم وتركيبهم الاجتماعي والاقتصادي .

اما **الطبيعة** فهي مصدر الثروة التي يستخلص منها هذا الإنسان موارده المختلفة ، كما انها المكان الذي تطبق عليه معظم الخطط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو بعبارة أخرى هي المكان الذي يضم المجتمع الإنساني .

تأتي بعد ذلك **التقنية** وهي الوسائل المتبعة في الانتفاع بالموارد البشرية والطبيعية بصورة تضمن اكبر منفعة و اقل خسارة.

### # العلاقة بين الإنسان والتخطيط :

مهما تعددت مجالات التخطيط وأنواعه وأهدافه فانه يحاول الإجابة عن أربعة أسئلة رئيسة تتعلق بالإنسان هي:

أولاً: أين يسكن الإنسان؟؟

تتطلب هذه المسألة توفير المناطق السكنية والمساكن بجميع أنواعها وما يرتبط بها من خدمات أساسية ومجتمعية مثل توفير خدمات البنى التحتية (كهرباء، ماء، صرف صحي، طرق.. الخ) والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.... الخ.

### ثانيا : أين يعمل الإنسان؟؟

تتطلب هذه المسألة توفير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتشمل مثلا النشاط الزراعي وما يرتبط به من قرى زراعية ومزارع ومدن لتصريف المنتجات الزراعية كما تشمل قرى صيد الأسماك والموانئ وخدمات الصيد وكذلك المصانع وما يرتبط بها من مؤسسات لتصريف المنتجات وتحديد مناطق المواد الخام فضلا عن الخدمات العامة والإدارات الحكومية ومناطق النشاط التجاري وغيرها من أماكن العمل.

### ثالثا: أين يقضي الإنسان أوقات فراغه؟؟

تشمل هذه المسألة توفير الحدائق العامة بأحجامها المختلفة المحلية والإقليمية والقومية ومناطق الألعاب الرياضية وكل ما يرتبط بتوفير الأماكن المشروعة للترفيه التي لا تتعارض مع قيم المجتمع ومبادئه المستمدة من الدين.

### رابعا: كيف ينتقل الإنسان؟؟

تشمل إعداد الطرق المعبدة بأنواعها وإحجامها المختلفة فضلا عن خطوط السكك الحديدية والمطارات والموانئ والجسور والأنفاق والقنوات المائية وخطوط الاتصال السلكي واللاسلكي وما يستجد من وسائل تسهل عملية النقل لكل من الإنسان وجميع البضائع .

## # مستويات التخطيط Levels Of Planning

لا يتم فهم العمليات التخطيطية ما لم تتم دراسة المستويات التي توّطر للتخطيط مجالاته وحدوده والتي عادة ما تكون مستويات ذات بعد مكاني وأخرى ذات بعد زمني.

أولاً // المستويات العامة للمجال المكاني للتخطيط:- تقسم هذه المستويات إلى ثلاث

أنماط :-

### أ\_ التخطيط القومي National Planning :

يهدف التخطيط على المستوى القومي "مستوى الدولة" رسم طريق التنمية المقبل وبطريقة واضحة وبصيغة تستوعب تطلعات المجتمع أي انه وسيلة تحقيق أهداف الدولة مركزياً، وتغطي التنمية هنا الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

### ب\_ التخطيط الإقليمي Regional Planning :

من اجل نجاح عملية التخطيط القومي لابد من تحديد الأقاليم المكونة للدولة (مناطق جغرافية معينة) والتي يجمع كل منها حدا معيناً من التماثل الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي وتكون الخطة على هذا المستوى أكثر تفصيلاً من التخطيط القومي إلا أن أهدافها دائماً تكون مستوحاة من الخطة القومية التي تكون بمثابة خطوط عريضة لمنهج الدولة.

## ج \_ التخطيط المحلي Local Planning :

في هذه المرحلة ينبغي الرجوع أيضا إلى الخطوط العريضة للتخطيط الإقليمي ولكن بهدف آخر أكثر تفصيلا وهو الدخول مباشرة بعملية تخطيط المستوطنات البشرية الحضرية والريفية بكل تعقيداتها ، والخطة في هذا المستوى تستهدف تطويرا شاملا للمنطقة بحيث يتأثر التخطيط على المستوى المحلي ويؤثر في التخطيط القومي والإقليمي على حد سواء من خلال ما يحدثه من تغيرات في مستويات الحياة والبيئة وصنع العلاقات بين المستوطنات الحضرية والريفية.

### ثانيا// المستويات العامة للمجال الزمني للتخطيط:-

من أهم مشاكل التي تعاني منها الخطط الزمنية وخاصة في الدول النامية هو عدم اهتمام هذه الخطط بالبعد المكاني ولا بتحسين استغلال القوى العاملة إذ ينصب اهتمام هذه الخطط على توزيع الأموال على القطاعات المختلفة. تقسم هذه المستويات إلى ثلاث أنماط:

### أ \_ التخطيط بعيد المدى long -term plan :

تتراوح الفترة التي يغطيها من 10 - 20 سنة وهي تعد الفترة الزمنية اللازمة لبناء الإستراتيجية التنموية السليمة لأي دولة فإجراء التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية أو تنفيذ برامج تنموية ومشاريع كبيرة تستغرق أجلا يزيد عن 10 سنوات

ويشترط في هذه الخطة أن تتضمن النظرة الواقعية المستندة إلى الإمكانيات المستقبلية المتوقعة والتطورات السكانية.

**ب \_ التخطيط متوسط المدى medium-term plan :**

تتراوح الفترة التي يغطيها بين 3 - 7 سنوات ويجري تبنيها عادة لفترة خمس سنوات وتسمى بالخطة الخمسية ومن خلال هذا النوع من الخطط تجسد الإستراتيجية بعيدة المدى حيث يتم تجزئتها لتحقيق هذه الأهداف بنحو عملي ومرحلي .

**ج \_ التخطيط قصير المدى short- term plan :**

تمتد فترة إعداد هذا النوع من الخطط لمدة عام واحد وتسمى بالخطة السنوية ويتم إعداد هذه الخطة استنادا إلى الأهداف الواردة في الخطة متوسطة المدى بتجزئتها إلى أهداف تنفيذية سنوية وبتفاصيل أكثر شمولاً وتستخدم عادة كأداة لإدخال التعديلات على أهداف الخطة المتوسطة المدى ووسيلة لتحقيق واقعيتها وضمان مرونتها.

## # المفاهيم النظرية للتخطيط الإقليمي والتنمية:

### أولاً:- العلاقة بين الجغرافية والتخطيط الإقليمي:-

يهدف التخطيط الإقليمي إلى التنمية والتحسين في كل مجال ويظهر في صيغة موضوعية متكاملة يفرضها واقع يشترك فيه فريق من تخصصات متنوعة تضع الصيغة النهائية للمشاريع الإنمائية وتنسيقها في إطار الزمان والمكان، وأن تلك التخصصات المتنوعة لا يمكن أن تستغني عن الجغرافية والرجوع للجغرافيين والأخذ بخبرتهم والإفادة من نتائج أبحاثهم الميدانية التي تعمل على إبراز التفاعل بين السكان والأرض وطريقة استخدامها. والتخطيط بمفهومه العام ليس موضوعاً جغرافياً بحتاً بل هو موضوع مطلق لدراسات عديدة اقتصادية واجتماعية وهندسية وسياسية... الخ ولهذا فإن موضوع التخطيط يتصل بالعوامل والضوابط الجغرافية بل ولا يمكن أن يتم التخطيط إلا عن طريق الدراسة الجغرافية بفروعها المختلفة وأساليبها وطرقها العديدة وأصبح واضحاً أن عملية المسح الجغرافي التي تسبق جميع عمليات التخطيط تعد أساساً له وان الجغرافيين هم اقرب الباحثين إلى المخطط ، وقد ذكر فريمان "Freeman" أن التخطيط يعتمد على أسس جغرافية لا مفر منها لأنه يرتبط في عملياته بمساحة معينة من الأرض(المكان) تقع في بيئة معينة (الظروف الطبيعية) يضاف إليها العامل البشري( الإنسان) وذلك ليضع صورة المستقبل الأمثل للمجموع .

فالخبرة الجغرافية تخدم التخطيط لأنها تستوعب الواقع بشقيه الطبيعي والبشري وتكشف التأثير المتبادل بين الإنسان وأنماط حياته وتطلعاته والبيئة التي يتحرك عليها هذا الواقع، كما أن التخطيط لا يكون صحيحاً من غير الإحاطة بالخصائص الجغرافية للأرض فالخبرة الجغرافية مطلوبة من خلال تحديد الإقليم الجغرافي وإعداد عملية المسح الميداني الشامل لهذا الإقليم .

ومن هذا المنطلق فإن للجغرافي دور رئيسي في عملية التخطيط من خلال الاشتراك الفعلي لدى وضع الخطة وصياغة مشروعاتها ولدى تنفيذها أيضا كما ويعمل على دعم الترابط والتكامل بين الخطط في مجموع الأقاليم المتنوعة في إطار الدولة.

ويحقق الإقليم الجغرافي الوحدة المثلى من الأرض وصولا إلى استخدام متوازن لكل الموارد ونمو متوازن لكل القطاعات ، لذا يكون الجغرافي قادرا من خلال الخبرة بالأرض والناس معا من أن يخدم الخطة لحساب التنمية وبذلك يصبح وقوف التخطيط على أرضية جغرافية أمرا لا بد منه بل هو شرط ضروري لنجاح أي خطة لأن هذه المتغيرات لا بد أن تأتي من المجالات الجغرافية كما يشخصها ويحددها علم الجغرافية فهذه المتغيرات لا توجد معزولة عن بعضها وإنما مترابطة ببعضها وتتبادل التأثيرات بينها.

فالجغرافية التي طالما اهتمت باستخدام الناس للأرض وقيمت الجهد البشري قد تحولت بكل مرونة من خلال الفكر الجغرافي المتطور إلى البحث والدراسة التطبيقية وهذا

التحول جعلها تشترك مع فريق المخططين في إعداد الخطط التي يتخذ منها الإنسان وسيلة للتنمية على كل المستويات ولا يقدم الجغرافي هذه الخبرة إلى فريق المخططين إلا بعد أن يخضعها لعملية توازن بين معطيات الواقع الطبيعي بما فيه من ضوابط تواجه التفاعل بين الإنسان والأرض وما يمليه الواقع البشري بما له من القدرة على التجاوب مع هذا التفاعل فمن شأن هذا التوازن أن يكفل الانسجام بين أنماط الاستخدام وحصص التنمية في كل قطاع من القطاعات المختلفة.

### # عليه يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه الجغرافيا في التخطيط بالاتي:

1\_ أصبح المنهج الإقليمي في البحث الجغرافي هو الوسيلة المعمول بها حاليا في ميدان التخطيط بعد ان انتقل إلى حيز الشمول والنظرة الشمولية فالجغرافيا الإقليمية بمعناها الحديث إذ تركز اهتمامها على جميع عناصر المكان في ترابطها وتفاعلها تعد حجر الزاوية في جميع عمليات التخطيط.

2\_ إذا كان الهدف النهائي لكافة أوجه النشاط التخطيطي هو توفير الحياة المناسبة للإنسان في بيئاته المختلفة فان إحدى المجالات الهامة في منهج الدراسات الجغرافية هو بحث العلاقات بين الإنسان وبيئته، والتي تبرز من خلالها نواحي عدم التوائم بين الإنسان وبيئته وهي أمور ترجع إلى سوء استعمال الموارد المتاحة أو الاستغلال الجائر لها مما يبصر المخطط بمشكلات الإقليم أو المدينة وبالتالي تسهل عليه إعداد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

3\_ يعرف عن الجغرافيين حسن إعدادهم وتدريبهم في عمليات المسح وإتباعهم منهجا علميا في البحث وموضوعيتهم في مجال تفسير الظواهرات المختلفة من خلال ربطها بعلاقات سببية ومكانية واستقصاء الظروف الراهنة من جذورها في الماضي ثم صياغة معلوماتهم في قالب جغرافي داخل إطار إقليمي يعتمد عليها المخطط عند إعداد الخطة.

## osama AL- rashed ثانياً- العلاقة بين الجغرافية والتنمية:

تحولت الجغرافية في الوقت الحاضر من منطقتين تشبع وتطلع الناس للمعرفة بالأرض وبالناس إلى منطقتين انتفاع الناس على الأرض وهذه المرونة تأتي لحساب الناس ،لقد نجح الفكر الجغرافي المتطور في اشتراك الجغرافية في موكب العلوم التطبيقية استجابة لحاجة الناس عن طريق الانتفاع بما في الأرض ومواردها المتاحة مما حفز الجغرافية لأن تطور أساليبها وتستجيب لإرادة التغيير نحو الأفضل في تحسين جوانب الانتفاع المجتمعي من الأرض وطريقة استخدامها الأمثل عن طريق تنمية المكان.

فالجغرافية معنية بال عمران والسكن والنقل والتجارة وكل أساليب الترابط بين الناس من هذا المكان أو ذاك وبين الناس ومستوى المكان الذي يعيشون فيه فمهما يكن فإن استخدام الأرض في الإقليم ودور الإنسان في هذه العملية يتأثر بالعناصر التي تشترك بصياغات متفاوتة في الخصائص البيئية التي تميز الواقع البيئي وتشكله.

ثمة عناصر جغرافية ترتبط بتنمية الإنسان و المكان و تؤثر سلبياً أو ايجابياً عليها لذا يتوجب على الإنسان أن يتصدى للضوابط الجغرافية والتحديات للاستخدام الأفضل للأرض وتنميتها بما يخدم انتفاع الإنسان منها، واهم هذه الضوابط هي:-

### 1-الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي تنمية متغيرة وليس ثابتة فالكثير من الظروف تفرض متغيرا على أهمية الموقع في علاقاته المكانية ايجابيا أم سلبيا وبهذا فالتغيير الإيجابي ينعكس على انتفاع الإنسان بتعاطم قيمة المكان إلى أقصى حد ممكن في حين نجد التغيير السلبي ينعكس على الإنسان إلى الحد الذي يتضرر فيه المكان والإنسان في آن واحد.

### 2-البنية والتركيب الجيولوجي :

يكسب هذا العنصر الإقليم خصائص وصفات تشكل سمة مميزه ،ونظرا لخبرة التركيب التحليلية في الجغرافية يشعر المختص فيها بأهمية دراسة هذا العنصر بما يخدم الأرض والانتفاع بمواردها وبذلك يكون بإمكان الجغرافي أن يحدد العلاقة بين البنية والتركيب الجيولوجي واستخدام الأرض وتنميتها من ناحية أخرى وهذا يهيئ الفرصة لمواجهة الضوابط التي يملها التركيب الصخري في إطار المفهوم المرن لقدرة الإنسان في استجابة لتطويع المكان بما يخدم الإنسان أثناء عملية تنمية المكان.

### 3- شكل السطح والتضاريس :

يهتم الجغرافي بدراسة السطح في أي إقليم بشكل موضوعي لتقصي حقيقة الصورة التضاريسية وبما يمليه من ضوابط يتأثر بها استخدام الأرض. ان شكل السطح (جبل، هضبة، سهل) وصفة التضاريس تمثل بعدا من جملة أبعاد كثيرة لها وزنها وفعاليتها في صياغة السمات التي تميز كل إقليم وطبيعة تنميته وتحدد ذلك أبعاد العلاقة الإيجابية بين الأرض والإنسان لدى أداء دوره وممارسة أنماط مهمة من الحياة في كل إقليم وهذا يكشف التأثير المتبادل بين الإنسان والأرض على كل المستويات بالتفاعل البناء لحساب التنمية المكانية التي تنعكس على رفاهية الحياة.

### 4- المناخ :

يتفق الجغرافيون على أهمية المناخ وعناصره وهو الأكثر فاعلية عندما يراد التمييز بين الأقاليم لأنه يؤثر على أنماط استخدام الأرض، ويراه البعض عاملا في تطور قصة الحضارة البشرية ومع كل التطرفات المناخية يبقى الإنسان يعمل دائما ويستخدم الأرض ولم يكف عن العمل واستخدام الأرض والتفكير الدءوب في كيفية تنميتها.

### 5- النبات والحيوان:

ينفق الباحثون على أن النبات والحيوان يمثلان أهمية للغلاف الحيوي للأرض فالعلاقة بين الكائنات الحية وغير الحية هي حصيلة التفاعل المثمر بين إرادة الحياة لكي تكون وخصائص الواقع الطبيعي الذي يصنعها في الشكل الذي يجب أن تكون عليه، لذا فان هذا

العنصر يشكل الواقع الحيوي للإقليم الجغرافي ، فالجغرافي ينظر إلى هذا الواقع من زاويتين مختلفتين ومتكاملتين في آن واحد تكشف الأولى أبعاد هذا الواقع الحيوي وما يفترن به من ضوابط يتأثر بالاستخدام في الإقليم في حين تكشف الثانية قيمة هذا الواقع كمعين للثروة التي يستخدمها الإنسان في هذا الإقليم.

## # التخطيط الإقليمي : Regional Planning

يعالج التخطيط الإقليمي كافة النشاطات الحياتية الإقليمية حيث تعتبر صفة الشمولية أهم صفات التخطيط الإقليمي ، ومنه تنتشعب خطط قطاعية معينة على مستوى الإقليم كله حتى على مستوى اصغر وحدة داخل الإقليم وتبقى ميزة الموازنة بين جميع الأنشطة إحدى الضرورات الأساسية في التخطيط الإقليمي ، من الواضح أن مصطلح التخطيط الإقليمي regional planning هو مصطلح مركب من مصطلحين التخطيط regional planning والإقليم regional ، وقد تعرفنا فيما مضى على مفهوم التخطيط والآن نتعرف على مفهوم الإقليم.

الإقليم هو "مساحة من الأرض تميل إلى الوحدة والتشابه في المظهر العام رغم التنوع في الأجزاء".

يظهر من خلال التعريف السابق أن الإقليم:

1- جزء معين من سطح الأرض ولا يشترط فيه تحديد للمساحة التي يشغلها وإنما يتبع الظاهرة مكانيا وينتهي حيث تنتهي.

2- لا يشترط فيه الشكل ولكن يشترط فيه التناسق والتشابه بين أجزائه فقد يكون إقليما سهليا أو جبليا أو يكون إقليما جافا أو مطرا.

3- يشترط أن تتوفر فيه خاصية جغرافية أو أكثر تميزه عن غيره من الأجزاء الأخرى المحيطة به أو حتى البعيدة عنه.

4- قد يتميز بأكثر من خاصية واحدة أي تتوفر فيه خاصيتان متناسقتان أو أكثر في مساحة محدده وهنا يسمى الإقليم إقليما مركبا.

### # مجموعة من المصطلحات المهمة:-

سنتعرف الآن على مجموعة من المصطلحات المهمة والمتعلقة بمفهوم الإقليم:

**الإقليم الجغرافي:** مساحة من الأرض تبرز فيه ظاهرة جغرافية أو أكثر وتحدد مساحته وشكله وخصائصه في ضوء انتشار هذه الظاهرة.

**الإقليم الإداري:** مساحة من الأرض لها شكل وخصائص تحدد دائرة انتشارها السلطة المسؤولة عنه.

**الإقليم التخطيطي:** أي جزء من سطح الأرض تتوفر فيه إمكانية إعالة سكانه وتتوفر الإمكانية البشرية لانتشار تلك الإمكانيات.

**الإقليم الخاص:** قد يكون هذا الإقليم جغرافيا أو إداريا أو تخطيطيا وذلك بسبب خاصية معينة تميزه ليس عن غيره من الأقاليم إنما عن الأقاليم المشابهة له ويتم اكتشاف هذه

الخاصية من خلال البحث والتحليل في عدد من الأقاليم المنتمية إلى نفس الفئة كالأقليم المحدد بقرار إداري مثلاً.

## # مفهوم التخطيط الإقليمي :

يمكن تعريف التخطيط الإقليمي بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار لإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن استغلال للموارد الطبيعية والبشرية. وبعبارة أخرى هو محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة.

بدأ التخطيط الإقليمي في أول مراحل ظهوره تخطيطاً محلياً (ذاتياً) لأقاليم معينة غالباً ما تتمتع بموارد طبيعية غنية غير مستغلة وأدى ذلك إلى تنشيط هذه الأقاليم وتنميتها بل إنها أصبحت مراكز إضعاف لأقاليم أخرى أقل غنى منها مما دعا إلى النظر في ضرورة عمل تخطيط للأقاليم المجاورة. ولكن ذلك لم يكن حلاً كافياً بسبب ظهور كثير من المتناقضات بين خطط أقاليمها المختلفة ومن ثم كان لابد من التخطيط الإقليمي النابع من التخطيط القومي الشامل باعتبار أن التخطيط القومي يحقق التنمية للدولة بأقاليمها المختلفة ويحقق التوازن بينها، ويكفل نموها وتنميتها بدون تعارض أو منافسة قد تضر بها.

وإذا كانت مشروعات التخطيط الإقليمي تعمل على تحقيق أهداف التخطيط القومي فإن نجاح التخطيط القومي لا يتحقق إلا بنجاح التخطيط الإقليمي وهكذا فالعلاقة بينهما علاقة الأصل بالفرع وعلاقة الخطة الكبرى بمجموعات الخطط المكونة لها فالتخطيط القومي والتخطيط الإقليمي أسلوبان متكاملان والتكامل بينهما ضرورة لسلامة التخطيط المحلي والمركزي على حد سواء.

## # أهداف التخطيط الإقليمي : Regional Planning Goals

- 1- الوقوف الواقعي على حقيقة ما هو موجود فعلا في كل إقليم واعتبار ذلك الواقع الطبيعي والبشري والاقتصادي واقعا ينطلق منه التخطيط الإقليمي نحو المستقبل.
- 2- التنسيق التام وتحقيق الموازنة القطاعية بين مختلف النشاطات في الإقليم.
- 3- المحافظة على الصناعات التقليدية المحلية وتنميتها وتطويرها وفق نظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.
- 4- تنظيم حركة التبادل التجاري والاقتصادي والتنقل البضاعي على المستوى الإقليمي وبين أجزائه.
- 5- استعمال إمكانيات الإقليم المادية أو تخصيصاته النقدية ضمن الخطة القومية الشاملة وذلك في تحقيق أفضل حالات استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية في الإقليم بحيث تحقق أفضل إنتاجية ممكنة.
- 6- تنظيم أفضل شبكة مواصلات واتصالات بين أجزاء الإقليم تضمن دورها المغذي للأنشطة المختلفة.

7- تحقيق أفضل شبكة من الخدمات لسكان الإقليم وأهمها الخدمات التعليمية والصحية والحياتية والاجتماعية.

8- تنظيم وتهيئة الخدمات التي تكفل للإنسان (وهو هدف التخطيط المركزي) الراحة الجسدية والفكرية من خلال التأكيد على الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية وان تكون في متناول الجميع بغض النظر عن النوع أو العمر أو العمل.

9- إدارة ومتابعة حركة الأنشطة القطاعية بما يكفل تحقيق أفضل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية وبما يخدم المصالح الإقليمية والوطنية.

10- إشراك سكان الإقليم وزجهم بشكل فاعل ومباشر وكعنصر أساسي بالنشاطات الإقليمية والاستئناس بأرائهم وإفهامهم بأهمية التخطيط وتفهم قضاياهم ومطالبهم.

#### # مصادر بيانات التخطيط الاقليمي :

تحدد مصادر البيانات التي يتجه نحوها التخطيط الإقليمي ويكشف من خلالها المتطلبات الإقليمية بالاتي:

أ\_ البشرية Human : تشمل جميع المتعلقات الإنسانية لسكان الإقليم مثلا :-

1- التوزيع الجغرافي لسكان الإقليم ومدى توازنه موضوعيا مع ظروف الإقليم المختلفة.

2- حركة السكان وأسباب انتقالهم سواء كان ذلك لعمل داخل الإقليم أو خارجه وبين

منطقة السكن ومنطقة العمل أو لأجل العلاقة بالسوق ومقدار العلاقة بين حجم السوق وإمكانية تلبية حاجات الناس المختلفة .

3- مقدار فرص العمل المتاحة في الإقليم فضلا عن حجم البطالة وأسبابها وتوزيعها.

ب\_ **الاقتصادية Economic** : تعد الاعتبارات الاقتصادية ذات أهمية خاصة بالنسبة للسكان حيث أن سد الحاجات الضرورية ومتطلبات الحياة الأخرى وطريقة الحصول عليها مسألة لا غنى للسكان عنها ، حيث إن الحالة الاجتماعية تمثل شكلا من أشكال البناء الفوقي في المجتمع والذي يتأثر بشكل كبير بالبناء التحتي الاقتصادي وعلاقاته الإنتاجية .

ج\_ **الضرورات الحياتية للسكان** بما يضمن راحتهم وأمنهم ورزقهم:

1\_ **الخدمات المختلفة التي يحتاجها السكان** التي تؤثر على الحياة اليومية بصورة مباشرة كالماء والكهرباء والتخلص من الفضلات.

2\_ **خدمات النقل** بوسائلها المختلفة ومدى تحقيقها لمطلبي سهولة الانتقال وسلامة الناس فضلا عن توفير الوقت.

3\_ **خدمات الاتصالات** بأشكالها المختلفة التي تلبى سهولة التواصل مع الآخرين .

4\_ **الخدمات الترفيهية** وما تتطلبه من تحقيق وسائل الراحة والمتعة وإشباع الرغبات والهوايات.

د\_ **الطبيعية Physical** : حاول الإنسان منذ فجر البشرية أن يتعامل مع ظروفه الطبيعية المحيطة به بشتى قدراته العقلية والجسدية وهو بذلك يكون في صراع دائم مع

الظروف الطبيعية التي تحاول أن تعيق أو تؤخر مسيرة التقدم البشري حيث استطاع أن يكيف العناصر الطبيعية المختلفة وفق إرادته وفق رؤى تخطيطية واضحة .

## # أهمية التخطيط الإقليمي :

إن التخطيط القومي الشامل لا يخرج عن كونه خطوطاً وسياسات عريضة يجب أن تسيّر عليها الدولة في مختلف مجالاتها، فهو يحدد السياسة الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها لأهداف يُرجى تحقيقها آخذة بعين الاعتبار موضوع الأفضلية. في حين يترجم التخطيط الإقليمي هذه الأهداف إلى حقائق ومشروعات بعد القيام بأعمال المسح والتحليل والتخطيط اللازمة. ومن ثم فإن التخطيط الإقليمي الذي لا يركز على خطة قومية فإنه يفتقر للتوجيه وقد يتعارض مع المصلحة العامة ولذلك فلا بد من الترابط والتنسيق الدائم بين التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي الشامل.

يؤكد تقرير عن الأمم المتحدة صدر عن المؤتمر الدولي للإسكان وتنمية المجتمع منذ عام 1955 «أن أسلوب التخطيط الإقليمي هو وحده القادر على معالجة المشكلات التي تصاحب النمو السريع والازدحام المخيف في المدن، بما يقدمه من وسائل علمية وطرائق فنية، لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق الريفية والحضرية على السواء في جميع أنحاء البلاد».

وقد ظهرت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي نتيجة الفروق الكبيرة بين أجزاء الدولة الواحدة ويرجع ذلك أساساً إلى التصنيع والتحضّر فارتفاع معدلات التصنيع لا تؤدي فقط إلى

إقامة المدن بل إلى زيادة حجمها وتوسعها نتيجة ميل النشاط الصناعي إلى التركيز في مناطق معينة وبهذا ازداد الاختلاف وضوحاً في مستويات الدخل والمعيشة بين سكان المناطق الحضرية من جهة والمناطق الريفية من جهة ثانية.

هذه الفروق الكبيرة في مستويات الدخل والمعيشة تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة، فالمدن تزداد ازدحاماً ويشدد الطلب على الخدمات مثل الإسكان والمواصلات والمرافق والأمن والخدمات الاجتماعية، والحالة السيئة للمناطق الريفية تدعو إلى زيادة الخدمات التعليمية والصحية والإعانات الاجتماعية، وإزاء ضخامة المبالغ المطلوبة لهذه الأغراض لا بد من مواجهتها بنوع من التخطيط يخفف من الضغط على المدن الكبيرة ويساعد على تقدم المناطق الريفية وتنميتها.

وإذا لم تُتخذ الإجراءات المناسبة في إطار تخطيط إقليمي لمواجهة هذه المشكلات فإن المدن الكبيرة ستزداد حجماً واتساعاً لقدرتها على جذب نشاطات جديدة، فتستقدم تيارات من الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى جانب حرمان المناطق الريفية من الخبرات وسبل التنمية.

ودور التخطيط الإقليمي هنا هو تحقيق نمو متكافئ بين أقاليم الدولة يساعد على القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها والحدّ من العيوب الناجمة عن الاتجاهات التلقائية في مجالات الهجرة وتوزيع الخدمات وتوطن الصناعة.

يتبين مما سبق أن الإقليمية regionalism - ببساطة - هي العدالة الإقليمية عدالة التوزيع في المكان بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم الحضارية بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقيّة بين الأقاليم إلى أقصى حد يمكن أن تسمح به مواهبها الكامنة وقدراتها الطبيعية الدفينة، فالإقليمية لا تؤدي إلى العدالة فحسب ولكنها أيضاً رحمة بالعاصمة لأنها تخفف من أعباء الدولة المركزية التي يشدد عليها الضغط حتى تنوء بالعبء ويصبح جهازها عاجزاً عن القيام بوظيفته وقد شَبَّه الوضع في ظل المركزية الشديدة بانفجار الشرايين في الرأس والشلل في الأطراف كما انها **تنقل المسؤولية إلى حيث تنتمي وإلى حيث ينبغي** فأبناء الإقليم أقدر على تفهم مشكلات إقليمهم ومعالجتها أكثر من الحكومة المركزية البعيدة، إن نظام الإدارة المحلية يخلق روحاً إقليمية صحية مفيدة يُغذي العزة لا النعرة الإقليمية، وهذا المبدأ مفيد جداً في السلم وفي الحرب لأن العدالة الإقليمية تضمن السلامة القومية، وتتفق مع مبادئ الدفاع القومي لأنها تتفادى تركيز ثروة الدولة وقوتها في نقطة واحدة أو إقليم واحد.

إن التخطيط الإقليمي (**كفاية وعدل**) **فالكفاية** هي زيادة في حجم الثروة القومية والدخل القومي وهذا ما تسعى الدولة إلى تحقيقه بكل وسائل الترشيح والتحسين والتجديد والتخطيط، أما **العدل** فهو المفتاح الوحيد إلى فهم الإستراتيجية الإقليمية والدليل على سياسة تخطيطية واعية متوازنة، وبلغه «هربرت سبنسر» هو " عملية إعادة توزيع في الملكية والثروة وفي الأجور والدخول وفي الخدمات والوظائف وغير ذلك".

هذه الأقاليم المتفاوتة في أحجامها وتركيبها ومواردها يجب أن تكون أعضاء فعّالة متكاملة في كيان الدولة ووظيفة الدولة أن تنسق وتحفظ التوازن بينها وتعمل على إيجاد شبكة متكافئة من القيم والرفاهية الإقليمية قدر الإمكان وذلك بإعادة توزيع الأثقال البشرية والحضارية بين أقاليم الدولة المختلفة وبذلك تكفل الديمقراطية المكانية.

والمقصود بالتخطيط الإقليمي هو ألا يترك للعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو التاريخية... الخ أن تؤدي إلى فروق واضحة في مستويات الدخل والمعيشة والخدمات والتسهيلات الحضارية بين أقاليم الدولة المختلفة. وعلى الدولة أن تتدخل في هذه الحالات وتعيد التوازن بين الأقاليم المختلفة. وبهذا يصير المبدأ الإقليمي الذي تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة هو تحقيق تكافؤ الفرص بين الأقاليم المختلفة، لحفز مواهبها الجغرافية الكامنة وإمكانياتها الأصلية وتنمية شخصيتها المحلية وهكذا يتاح لكل مواطن كما لمجتمع الإقليمي الفرص الحضارية نفسها وذلك بصرف النظر عن موقعه في الدولة.

وقد هاجم المدافعون عن المركزية الدعوة الإقليمية على أنها رجعية مضادة لاتجاه العصر وتعدّ ردةً تاريخية أو نوعاً من الردة السياسية تهدد كيان الدولة الموحدة ، والواقع أن الإقليمية ضرورية لأنها تحقق اتزان الدولة عن طريق التوازن (الإقليمي) وتزيد في إثراء كيانها عن طريق التنوع (الإقليمي)، والتنوع الإقليمي لا يهدد كيان الدولة بل يزيد إثراءها وغناها بالمواهب والخبرات والإنتاج والثقافات ويجدد الحياة المحلية مما يقوي الوحدة في النتيجة.

وقد دعت الأمم المتحدة، بمناسبة العقد الثاني للتنمية أن تلتزم كل دولة سياسة تحضّر محددة تحقق تحسين البيئة الحضرية والاهتمام بتنمية المدن المتوسطة والصغيرة وإتباع الأساليب الحديثة لتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الحضرية.

ولاشك في أن العلاقة وثيقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري فالمدينة هي قطب الرحى أو المحور الحيوي في التنظيم الإقليمي ولكي نضمن شبكة من القيم الحضارية المتكافئة في جميع أجزاء الدولة لابد من توزيع أُنقال المدن على مساحة الدولة بعدالة وهذا يعني شبكة من «العواصم الإقليمية» الطبيعية من أحجام معقولة، تشكل القواعد الحضارية لأقاليم الدولة المختلفة.

وقد أدى ربط الأقاليم بعجلة العاصمة المركزية وتحويلها إلى دروع اقتصادية لها إلى عجز هذه الأقاليم عن إمكانية إعالة مدينة إقليمية كبيرة ، كما فقدت هذه المدن الإقليمية كثيراً من حاجة أقاليمها إليها وفقدت هي القدرة على تقديم هذه الخدمات فحُرم الإقليم من رأس كبير مفكر ومعبر عن شخصيته ومشكلاته وحاجاته بعد أن تحول هذا الرأس إلى تابع يستمد وحيه وتوجيهه وأفكاره من العاصمة المركزية.

وهكذا وقع الإقليم والعاصمة الإقليمية معاً في حلقة مفرغة فلا المدينة قادرة على رفع مستوى الإقليم لضعفها وعجزها المادي وذبولها الحضاري ولا الإقليم قادر على تقوية مدينته وبعثها لأن فائضة وطاقاته المادية والبشرية تمتصها العاصمة المركزية وبذلك يصبح تضخم العاصمة هو ضمور المدن الإقليمية. وفي هذا الإطار الغير إقليمي يشكل

تركيب مدن الدولة نمطاً مختلفاً معوجاً يتألف من جسم ضئيل ينوء بحمل رأس كبير. والحل الإقليمي الوحيد لهذا الوضع هو بعث المدن الإقليمية وتنميتها وهذا لا يمكن أن يتم إلا على حساب المدن المتضخمة أو على الأقل تثبيت أحجامها ونموها أي لا مفر من إعادة توزيع الأثقال الحضرية في الدولة بالتخطيط الإقليمي الرشيد.

وإذا كانت إعادة توزيع السكان redistribution مبدأ أساسياً في التخطيط فإن إعادة توزيع أحجام المدن هي جزء أساسي من هذا المبدأ ، وهو مبدأ تكتسب به الحكومة دور جغرافي الدولة الذي يرسم لها خريطة البشرية والعمرانية. وهذا الدور يعني «سقفاً» لحجم العاصمة أو المدن الكبرى من ناحية و«أرضية» لحجم المدن والعواصم الإقليمية وفي أغلب الأحوال يعني هذا عملية «تصفية» إعادة صياغة لحجم العاصمة وغيرها من المدن المتضخمة.

ولابد أن يكون واضحاً أن هذه العملية لا يقصد بها تفتيت المدن الكبيرة وإذابتها وإنما يقصد بها إعادة تشكيلها ولا يقصد بها كذلك التبعثر والفوضى ولكن المقصود هو تدرج المركزية subcentralisation على مقياس متراتب معقول فالعملية المطلوبة هي إعادة توزيع وهي بناء لا هدم، ومن شأنها أن تحدث منفعة وقيمة جديدة للعواصم الإقليمية بعد أن كانت أجهزتها معتلة في مواقعها القديمة.

يؤدي التخطيط الإقليمي دور المستجيب للحاجات الضرورية الحاصلة فعلاً أو المحتملة وعلى مختلف المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة ومن ثم يؤدي دور المعالج للمشكلات

القائمة سواء الموروثة من أخطاء سابقة أو تلك التي توجد حركه الواقع والمتغيرات الآنية أو تلك التي تتولد مستقبلا خاصة أن التوجهات الإقليمية إنما تنطلق من أسس قائمة في الإقليم نفسه ، إن الاهتمام بالناس الذين يسكنون الإقليم أو المدينة أو القرية هو هدف التخطيط الأسمى لذا فعندما يتوجه التخطيط الإقليمي لمعالجة مشكلات الإقليم إنما نعني بذلك التوجه لمعالجة مشكلات سكان الإقليم فرفاه الإقليم يعني رفاه سكان الإقليم .

ومما سبق يتضح أن التخطيط الإقليمي علاج والعلاج لا بد أن يسبقه التشريح فالحدود القومية أكبر بكثير من أن تكون إطاراً للتخطيط ولا بد من تحديد الأقاليم التي تمثل الوحدات الأساسية للتخطيط والتنفيذ ، وليس هناك مساحة محددة للإقليم بل يمكن أن تتفاوت مساحته تفاوتاً كبيراً ولكن من الأمور المهمة في تحديد مساحة الإقليم التأكد من إمكان إيجاد علاقات سليمة في داخل ذلك الإقليم بين سكان المدن وسكان الريف وإمكان تبادل السلع والخدمات بين الريف والحضر. فإذا توافرت هذه الشروط أمكن لأي إقليم مهما صغرت مساحته النسبية أن يمثل خلية حية تصلح لأن تكون إقليمياً تخطيطياً منفصلاً في إطار التخطيط الإقليمي العام للدولة.

### # معايير تحديد الأقاليم :

أن لكل غرض طاقماً كاملاً من الأقاليم الخاصة وليس هناك تقسيم واحد للبلاد صالح لكل الأغراض، وإذا كان لكل غرض تخطيطي أقاليمه الخاصة فمن الضروري إيجاد طاقم ثابت من الوحدات المساحية الصغرى التي تُبنى منها أقاليم الأغراض المختلفة، فتكون

كقوالب الطابوق الموحدة التي تؤلف توليفاتها وتجميعاتها المختلفة أبنية مختلفة ، وهذه الوحدات الصغرى الثابتة تمثل عادة الأقسام الإدارية الصغرى التي تخدم أغراض الحكم والإدارة المحلية.

إن تحديد معالم الإقليم يتصل اتصالاً وثيقاً بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالإقليم يُعدّ البعد المكاني لعدد من المشكلات التي يُرجى حلها في نطاقه ، كما أنه يمثل البعد المكاني لعدد من المصالح المشتركة التي يفضل معها منح الإقليم نوعاً من المرونة للإسهام في اتخاذ القرارات الضرورية.

**وقد لخص فوست Fawcett أسس التقسيم الإقليمي في ستة مبادئ مهمة هي:**

- 1- ينبغي أن لا تتدخل الحدود في حركة السكان ونشاطهم اليومي فلا تفصل بين مكان العمل والسكن وأن تتبع خطوط أو مناطق تخلخل السكان لا تكاثفهم.
- 2- ينبغي أن يكون لكل إقليم عاصمة إقليمية قادرة ان تكون مركزاً للحياة الإقليمية وتتوسط المنطقة ليسهل الوصول إليها من جميع أنحاءها.
- 3- ينبغي لأصغر منطقة أن تكون من الحجم بحيث تبرر الإدارة المحلية فيجب أن تشمل من الموارد والإمكانيات والخبرات ما فيه الكفاية وهذا الحجم يختلف طبعاً بحسب حجم سكان الدولة.
- 4- لا ينبغي لأي منطقة أن تكون من الضخامة في عدد سكانها بحيث تترك الأعمال الإدارية والخدمية فيها.

5- ينبغي للحدود أن تتبع خطوط تقسيم المياه لا مجاري الأنهار ولا أن تقطع الوديان.

6- ينبغي للتقسيم أن يحترم المشاعر الإقليمية والتقاليد المحلية.

فالمطلوب هو أقاليم «متوسطة» الحجم ليست صغيرة جداً بحيث ينقصها التنوع وليست كبيرة جداً بحيث ترفع تكاليف الإدارة وتقلل من كفاية التوزيع والاتصال ولذلك يستحسن أن تكون متكافئة في الحجم قدر الإمكان.

ومع ذلك فالمسألة ليست مجرد تقسيم على أساس حجم أنسب فحسب بل المطلوب أن تتفق هذه الوحدات مع حقائق المجتمع تنبثق تلقائياً من علاقاته وارتباطاته تضم وحدات كاملة من الشعور الاجتماعي تمثل باختصار مناطق من «الحياة المشتركة» أي أن تكون مناطق حياة وتفاعل بشري، يجمعها في وحدة اقتصادية، تتبع الوعي والمشاعر الإقليمية، وذلك في إطارات جغرافية واضحة الحدود بقدر الإمكان. وهناك أساليب عديدة يمكن استخدامها في تحديد الأقاليم المختلفة واختيار أسلوب ما يرتبط أساساً بالهدف من هذه التقسيمات الإقليمية كما أن المقياس المستخدم يرتبط كذلك بالبيانات المتوافرة .

# يتخذ التخطيط الإقليمي معايير مساحية عديدة بحسب الفكر والسياسات العامة التي

ينتهجها نظام الحكم السائد في هذه الدولة أو تلك ، ولكنها عادة تتمثل في ثلاث صور:-

1- يمكن أن تكون الدولة بشكل عام مجالاً لممارسة التخطيط الإقليمي بمعنى أن يغطي

التخطيط كافة متطلبات الكيان السياسي مساحة وسكاناً.

2- يمكن أن تقسم الدولة إلى عدد من الأقاليم يمارس فيها التخطيط الإقليمي على وفق ضرورات واعتبارات وظيفية مختلفة على أن يكون التناسق والتفاعل بين تلك الأقاليم بما يخدم مصالح الدولة العليا .

2- يمكن أن لا يعتمد التخطيط الإقليمي إلا في الأقاليم التي تقتضي ضرورة معينة على تحديدها كأقاليم ضمن الكيان السياسي وتراعى فيه المصالح العليا للدولة .

osama AL- rashed

### # دور الإقليم التخطيطي في التخطيط الإقليمي :

يؤدي الإقليم التخطيطي دورا كبيرا في تحقيق الأهداف التخطيطية الإقليمية والوطنية ، ويتحدد هذا الدور في ضوء المنطلقات السابقة التي تم على أساسها تحديد الإقليم سواء الوظيفة أو من ناحية الغرض أو الأغراض التي حدد الإقليم على أساسها أو من خلال

الأسس المعيارية في تحديد الإقليم، ومع ذلك فإن دائرة التخطيط الإقليمي أو مجال حركته وفعاليته يمكن أن تتسع أو تضيق في ضوء تلك المنطلقات ولكنها في جميع الأحوال تكون ضمن ما يأتي :-

1- الاعتبارات التخطيطية الخاصة بالإقليم نفسه وتتشعب هذه الاعتبارات على مستويات محلية داخل الإقليم.

2- الاعتبارات التخطيطية المتعلقة بالعلاقة بين الإقليم المحدد بالأقاليم المجاورة له والمحيطة به وهنا تتسع الوظائف الإقليمية لتتبادل المنافع وتحقيق التنسيق مع وظائف الأقاليم المجاورة وبما يحقق منافع مشتركة.

3- الاعتبارات التخطيطية المتعلقة بالعلاقات الإقليمية الوطنية بحيث يحقق التوازن والتنسيق والتوزيع العادل للمناطق على المستوى الوطني.

ويمكن أن تحدد الأقاليم التخطيطية وفق حالتين بحيث يمكن أن يكون الإقليم التخطيطي في كليهما على النحو الآتي:

1- مطابقاً للحدود التي تم وضعها على أسس إدارية ورسمية.

2- غير مطابق للحدود التي تم وضعها على أسس إدارية .

وذلك لان الإقليم التخطيطي يأتي من خلال منطلقين أساسيين هما اللذان يقرران الحالتين المشار إليهما:-

1- أن يكون الإقليم حقيقة متميزة بخصائص جغرافية واضحة تمنحه كيانه المتميز عن الأقاليم الأخرى المحيطة به.

4- إن يكون الإقليم وليد فرضية فكرية من خلال وجود معيار أو أكثر تم اكتشافه في الإقليم نفسه من خلال الإحصائيات.

## # الوظائف الإقليمية : Regional Functions

إن الأقاليم الكثيرة التي تبرز فيها خاصية معينة تؤهل الإقليم لان يكون مجالاً حيويًا لوظيفة رئيسة فيه تتجاوز في أهميتها الوظائف الأخرى في الإقليم ويبرز الإقليم من خلالها وبواسطتها ويتميز على باقي الأقاليم الأخرى وهذا لا يعني عدم وجود نشاطات إقليمية ومجالات للتخطيط الإقليمي خارج تلك الوظيفة حيث لابد من أن يتضمن الإقليم

\_ إلا في حالات نادرة \_ مساحات وإمكانيات متفاوتة في حجمها ولا بد من أن يشتمل التخطيط الإقليمي في ذلك عليها بما يتوافق مع تلك الوظيفة الرئيسة في الإقليم من جهة ومع المصلحة الإقليمية الشاملة بشكل عام .

وكثيرا ما توجد أقاليم مركبة تبرز فيها وظيفتان أو أكثر عندما يكون إقليما صناعيا \_ زراعي agro - industrial في نفس الوقت وقد توجد ضمن أي إقليم مراكز مركبة بهذا الاتجاه وتفرض اعتبارات تخطيطية إقليمية محلية خاصة ، كما قد يكون الإقليم مركبا ثلاثيا أي تبرز فيه أكثر من

وظيفتين رئيسيتين ويتجه التخطيط الإقليمي فيها لمعالجتها للصالح العام مثلا زراعي \_ صناعي \_ سياحي agro- tour- industrial region .

هل يمكن أن تعطي مثلا على ذلك من الواقع العراقي ؟ هل يمكن أن تعطي مثلا على محافظة البصرة ؟

### # نظريات في التخطيط الإقليمي والتنمية :

منذ نهاية عقد الستينات من القرن الماضي أمكن التمييز بين ثلاث أنواع من النظريات التي صاحبت التخطيط وقد صنفت إلى نظريات في التخطيط Theory in planning ونظريات تخطيطية Theory of planning ونظريات للتخطيط Theory for planning، ومع هذا لا يمكن وضع حدود واضحة تفصل بين كل مجموعة بل التخطيط

عبارة عن عملية متداخلة ، وتعود هذه التقسيمات إلى الطبيعة الدقيقة لكل مجموعة أو إلى اختلاف المنظرين في مكونات أنماط التخطيط مما جعلهم يجزئونها على النحو الآتي:

### النوع الأول : نظريات في التخطيط Theory in planning:

وهي نظريات ضمنية في التخطيط وهي مستمدة من عدة علوم ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

**المجموعة الأولى:** نظريات تفسيرية وتشمل النظريات التي تشرح الظواهر الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي يتعامل معها المخطط مثل نظريات الموقع التي يستعملها جغرافيو المدن ونظريات البيئة الاقتصادية والنظام الاقتصادي مثل نظرية العتبة أو الحد Theories Threshold التي يستخدمها الاقتصاديون الحضريون كما تشمل النظريات الاجتماعية المتعلقة بالبنية الاجتماعية والنظام الاجتماعي فضلا عن الدراسات المتعلقة باستخدام الأرض والدراسات المهمة بالنقل.

**المجموعة الثانية:** تشمل نظريات معيارية أو ما يمكن تسميتها تصور المستقبل وتهتم بوضع الخطط والمقترحات والاستراتيجيات التخطيطية حيث تهدف إلى علاج المشاكل القائمة على مدى مستقبلي قصير Short-tem Proposals وطويل Long-tem Proposals وفق معايير أو مقاييس تحدد من قبل المخطط.

**النوع الثاني: نظريات تخطيطية Theory of planning**: يتعلق هذا النوع بنظريات إجرائية خاصة بالتخطيط والتي يتم من خلالها تحليل العمليات والطرق التخطيطية مع شرحها وتسعى هذه النظريات إلى تحسين الطرق التخطيطية ويحاول هذا النوع من النظريات الإجابة على السؤال الآتي كيف يجب ان ينظم التخطيط وكيف يجب العمل به؟؟ كما انها تتطلع إلى تصور أفضل للمستقبل وهو ذات المنهج للنوع الأول.

**النوع الثالث : نظريات للتخطيط Theory for planning**: يتضمن هذا النوع نظريات اجتماعية للتخطيط تهدف إلى تفسير العلاقة بين الخطة والمجتمع وبين السياسة والمبادئ أو القيم ويغلب عليها طابع الجدل بين القيم والخطة .

### **أولاً// نظرية أقطاب النمو Growth Pole Theory :**

ظهرت نظرية أقطاب النمو على يد العالم الفرنسي بيرو في العام 1950 عندما ادخلها كمصطلح حديث للأدب الاقتصادي غير انه لم يتطرق إلى البعد المكاني لعملية التنمية ويبدو هنا أن بيرو قد أهمل الدور الجغرافي ضمن إطار النظرية فقد كان يرى

عدم ضرورة الاتصال الجغرافي أو المكاني للحيز المستقطب ، وعلل هيرمانسن ذلك أن بيرو اهتم أصلا بالنمو الاقتصادي وبصورة رئيسة بالمصانع وعلاقاتها المتداخلة وليس بالنمو الجغرافي للنشاط الاقتصادي ، بينما كان بودفيل يعتقد أن قطب النمو الإقليمي عبارة عن " عدد من الصناعات المتناسقة والتي يتم توزيعها ضمن منطقة حضرية بحيث تحقق نمواً بالنشاطات الاقتصادية وعلى مستوى الأنظمة التي تقع ضمن تأثير دائرة تلك الصناعات" ، أي أن بودفيل قد تبنى نظرية أقطاب النمو مؤكداً من خلالها على الدور الإقليمي والمكاني لعملية التنمية لذا فهو أعطى لنظرية أقطاب النمو صبغة جغرافية.

تقوم نظرية أقطاب النمو على أساس فرضيتين هما فكرة الاستقطاب وتكتل الوفورات و انتشار التأثيرات حيث أن تركيز الاستثمارات في أي منطقة سيؤدي أولاً إلى ظهور تأثيرات الاستقطاب وتكتل الوفورات الاقتصادية الخارجية في المنطقة المستثمرة في المرحلة الأولى وبعد مرور فترة على ظهور تأثيرات الاستقطاب تبدأ مرحلة انتشار التأثيرات بالظهور بحيث تؤدي إلى نشر ثمار التنمية من المركز باتجاه المحيط وبذلك تكون إستراتيجية نظرية أقطاب النمو ليس للقطب المراد تنميته فحسب وإنما يشمل إقليمه كذلك ،ومن هنا تكمن أهمية هذه النظرية من حيث التطبيق في جميع الاختصاصات لا سيما منها الجغرافية والاقتصادية ومجالات التخطيط بشكل عام .

مما سبق يمكن القول أن نظرية أقطاب النمو ما هي إلا أسلوب من أساليب التنمية الإقليمية على أساس اختيار مناطق فقيرة أو متخلفة فنقام فيها مجمعات صناعية كبيرة تؤدي إلى رفع مستوى دخل السكان ومن ثم يمتد تأثيرها ليشمل إقليم المنطقة.

لذا فانه من الواجب عند اختيار مواقع صناعية أو أي نشاطات أخرى لتصبح أقطابا للنمو تستقطب الإمكانيات ثم تؤثر على إقليمها بعد ذلك لا بد أن تؤخذ بعض العناصر الأساسية بنظر الاعتبار وهي:

1- البعد الاقتصادي للمشروع من حيث المنفعة المادية التي ستعود على المنطقة والإقليم والبلد ، فليس للنظرية مبادئ معينة يمكن استنساخها وتطبيقها بل هي عبارة عن أداة لرسم توجهات التخطيط الإقليمي وبغض النظر عن النظام السياسي أو الفكر الاقتصادي والاجتماعي السائد لذا فمن الواجب أن يحقق المشروع الاقتصادي الإرباح التي تدفعه للتطور والاستمرارية.

5- البعد الاستراتيجي للمشروع أو المحددات السياسية والعسكرية.

3- البعد الاجتماعي للمشروع حيث لا بد أن يؤدي المشروع إلى تحقيق الرفاهية والتطور للمجتمع.

وبعد ما تقدم يبرز سؤال ينبغي الإجابة عليه!!

كيف يمكن أن تستخدم نظرية أقطاب النمو جغرافيا ؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن أن نحدد طبيعة العلاقة بين الجغرافية ونظرية أقطاب النمو؟

كما ذكرنا سابقا أن بودفيل يعد أول من ادخل للنظرية بعضا من المفاهيم الجغرافية حيث أكد على أن هناك ثلاثة أنماط من المجال الجغرافي تظهر عندما يراد تنمية أي مكان وهي:

1- **المجال المتجانس:** وهو الذي يمكن تمييز أجزائه بصفات ومميزات متقاربة وتستخدم فيه معايير معينة لتصنيفه.

2- **المجال المستقطب:** وهو يشير إلى وجود مراكز أو أقطاب من كل إقليم يمكن أن يشكل عامل جذب للناس وعلى العكس قد يكون عامل طرد بمعنى انه يجذب العناصر الاقتصادية أو يطردها ، ومن الجدير ذكره أن هناك صلة بين مفهوم المجال المستقطب وبين مفاهيم نظريتي الموقع والأماكن المركزية وطبقية المراكز الحضرية لمدن ذات إحجام مختلفة ووظائف مهيمنة لأنها تشترك بالتنظيم المكاني حيث أن الصناعات التي تخلق أقطاب نمو لها مواقع جغرافية معينة أو أنها موزعة جغرافيا في مراكز حضرية معينة.

3\_ **المجال المخطط أو المبرمج :** وأشار إليه بودفيل على انه مجال مفتوح وبنظام أو بتناسق قليل وانه يوضع لغرض تنفيذ سياسة معينة مخطط لها مسبقا لذا فهو مجال جغرافي معد ومنظم لتحقيق أهداف تخطيطية.

على ضوء ما سبق يظهر أن **بودفيل** عزز السمة الجغرافية للنظرية ولكنه لا يختلف مع بيرو مؤسس النظرية في أن القطاع الصناعي كنشاط اقتصادي هو المحور الأساسي لعملية النمو وهو طريقها للتنمية ، كما انه اتفق مع بيرو على آلية إحداث هذا النمو وقد عبر عن قطب النمو على انه “ مجموعة من الصناعات المحفزة والقادرة على إحداث العملية التنموية من خلال مجالات نفوذها أو أقاليمها التابعة “.

وبعد بيرو وبودفيل وهيرمانسن جاء العالم فريدمان بنموذج التنمية المكانية والذي قام باستنساخ فكرته بالتوفيق بين منطق بيرو ومنطق بودفيل عن أقطاب النمو ومبادئ نظرية عدم التوازن لميردال وهيرشمان ويتلخص مفهوم فريدمان لأقطاب النمو في النقاط التالية :

1- تكمن عوامل التنمية في عدد من المراكز الحضرية المتميزة والتي أطلق عليها

اسم كورس cores ومحيط إقليمها الذي اسماه بريفي pripheny .

2- إن تطور عملية التنمية تحدث من خلال الربح والتكامل الاقتصادي والاجتماعي

بين المراكز والمحيط وتزداد هذه العملية بشكل طردي من خلال اعتماد المحيط على المركز.

3- تحدث عملية التنمية بشكل طبقي من المستوى المحلي إلى المستوى الأعلى

وبطريقة طبقية فعلاقة الأطراف بالمركز هي علاقة تابعة وفق تنظيمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

4- النظام المكاني لعملية التنمية يكون متكاملًا فتتمية مركز حضري سيؤثر على

إقليمه المباشر وبالتالي تنعكس هذه التنمية على الأقاليم المجاورة عن طريق انتشارها لتصبح ضمن المجموعة المكانية الوطنية بذلك تكون عملية التنمية اقل تقطبا وأكثر انتشارا.

وقد أكد فريدمان على أن الصناعة هي المحور الأساسي في تطبيق النظرية وهو

بذلك يتفق مع من سبقه في هذا المجال.

ومن العلماء اللذين طبقوا نظرية أقطاب النمو العالم ريجادسون ولكنه سلك طريقا آخر

في تفسير النظرية فقد رأى عند تطبيقه لمفاهيمها في كينيا أن إستراتيجية أقطاب النمو لم

تشهد نجاحا عند تطبيق مفاهيمها في الدول النامية حيث باتت عاجزة عن خلق أقاليم بل

على النقيض من ذلك فإن هذه الاستراتيجيات ولدت نماذج منعزلة تعاني من نقص في

منافذ التسويق لمنتجاتها فضلا عن قلة فرص العمل فيها مما افقدها أهميتها وبدلا من أن

تصبح مصدرا يضيف موارد مالية إلى الحكومة زادت من الإعانات الحكومية لإدامتها ،

لذا فإن ريجادسون شجع على ضرورة تبني الإستراتيجية الصناعية عند تطبيقه للنظرية

ولكن بشقها الزراعي حيث أكد على ضرورة تبني النشاط الزراعي كنشاط بديل عن

الاستحداث الصناعي (وهي الفعالية المألوفة عادة في مبادئ النظرية) وخاصة للدول

التي تعاني من الفقر والتي لا تستطيع تبني إستراتيجية صناعية محضة لما تتطلبه من

استثمارات مالية كبيرة ، كما تبني ريجادسون من خلال مفهومه لنظرية أقطاب النمو

فكرة الطبقة في المراكز الحضرية بمفهوم نظرية الأماكن المركزية التي جاء بها

كريستالر حيث أوضح أن المؤثرات تنتقل بشكل تدريجي بين قطب النمو في القمة

الحضرية تنازليا حتى مراكز الخدمات.

إن ريجادسون بمفاهيمه هذه استطاع أن يعطي لنظرية أقطاب النمو بعدا آخر بتأكيده

على أن قطب النمو يمكن أن يكون فعالية زراعية أن كانت الزراعة هي النشاط الأكثر

منفعة لتنمية البلاد أو الإقليم وهو بذلك قد فتح آفاق جديدة لمفاهيم النظرية بمعنى انه جعلها مرنة وتعطي فرصة أفضل للمحاولة في تنمية الأقاليم المتخلفة وحسب النشاط السائد في كل بلد أو إقليم على حده فليس شرطاً أن تكون الصناعة هي الفعالية الرئيسة التي تقود عملية التنمية بل قد تكون فعالية ثانوية في عملية التنمية.

ولقد طبقت نظرية النمو في دولا عدة بهدف تنمية الأقاليم الفقيرة فيها عن طريق استثمار طاقاتها المتاحة ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وفرنسا وإيطاليا وكندا والبرازيل وتشيلي والهند والعراق ومصر والكويت وقطر، إلا أن تطبيق إستراتيجية أقطاب النمو في الكثير من الدول النامية وعلى العكس من الدول المتقدمة كان دون نظرة شمولية من قبل أجهزتها التخطيطية إلى حقيقة أوضاعها وارتباطاتها الاقتصادية والاجتماعية ، فالدولة التي تفكر في انتهاج التصنيع كوسيلة للتنمية لابد أن يخطط مع سياسة التصنيع إلى سياسة تربية طموحة تتمثل بإقامة معاهد فنية ومراكز للتدريب المهني لغرض تزويد الصناعة بكوادر وطنية وكفاءات ومهارات بشرية تكون قادرة على إدارة المنشآت الصناعية فصحیح أن التصنيع هو السمة البارزة في مفاهيم أقطاب النمو ولكن إقامة مصنع في مكان ما لابد أن توفر له أيدي عاملة ماهرة وشبه الماهرة لتديره ولجلب الأيدي العاملة لابد من توفير الجو الملائم للسكن مع تحري قربه من موقع العمل والذي يفضل إلا يزيد عن 10 كم وذلك لأمر تتعلق بنفسية العامل وكذلك لابد من توفير الخدمات الأساسية له وجميع هذه الأمور

عبارة عن سلسلة متكاملة ومتصلة فلا يمكن أن نشير إننا تمكنا من إقامة قطب نمو في مكان ما لم نقوم بربط آخر حلقات هذه السلسلة.

### ثانياً// نظرية الأساس الاقتصادي Economic Base Theory :

يستخدم مفهوم الأساس الاقتصادي عند إجراء الدراسات العلمية لأكثر من تخصص

لذا فقد بدأ من الشائع استخدامه في تخصص التخطيط الحضري والإقليمي لأنه يحظى بأهمية كبيرة في مجال تخطيط المدن فمن خلاله يتم التعرف على نشاطات الإقليم أو المدينة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تخطيط استعمالات الأرض في الإقليم أو المدينة ، عليه فان مفهوم الأساس الاقتصادي يعد إحدى الأدوات التخطيطية المهمة لصنع القرار والتنبؤ الاقتصادي حيث يعمل المخططون بواسطته على تقدير نمو سكان الأقاليم أو المدن فضلا عن تقدير متطلبات استعمالات الأرض الحضرية في المستقبل وحجم الخدمات التي يحتاجها سكان الإقليم أو المدينة.

وقد ظهر مفهوم الأساس الاقتصادي في الثلاثينات من القرن الماضي على يد مخططي المدن أمثال روبرت هيك وهانس بيلي منفلد وفريدريك ألمستيد وهومر هويت وجانس هيرس، الذين أكدوا من خلال دراساتهم على رفع هذا المفهوم إلى مستوى النظرية العلمية.

ويذكر الأستاذ عبد الرزاق حسين أن العالم العربي ابن خلدون صاحب الفضل الأول في وضع لبنة الأساس الأولى لهذا المفهوم ، وقد اجمع الباحثون على أن الفعاليات الاقتصادية داخل الإقليم تقسم إلى قسمين:

### 1- فعاليات اقتصادية أساسية :

هي الفعاليات التي تصدر السلع والخدمات إلى خارج الإقليم أو المدينة مما يعني أنها تجلب أموالاً إضافية من خارج المدينة مما يسهم في نموها وتطورها.

### 2- فعاليات اقتصادية غير أساسية :

هي الفعاليات التي تعرض سلعتها وخدماتها داخل الإقليم كمواد استهلاكية تستعمل لسد حاجيات سكان ذلك الإقليم فهي نوع من المنتجات المحلية التي ينتجها الإقليم ويتبادلها ضمن حدود أسواقه الداخلية وبالتالي فهي تعمل على تداول الأموال داخل الإقليم أو المدينة وعلى الرغم من هامشية هذه الفعاليات في التأثير على نمو المدينة إلا أنها تعمل على ديمومة حركة العمل داخلها وتجعل حياة المدينة حيوية.

وتستخدم عدة طرق إحصائية لقياس نسبة الفعاليات الأساسية إلى الفعاليات غير الأساسية ومنها طريقة هومر هويت وطريقة ميرفي التقريبية وطريقة الاستجاب المباشر لجون الكسندر طريقة دخل المدينة ومصروفاتها وطريقة جانس هيرس التقريبية التي في

مجمعتها تعتمد على عدد العاملين في الأنشطة المختلفة والأجور التي يتقاضونها وكمية المبيعات مقدرة بالنقود.

أن نظرية الأساس الاقتصادي في منهجها البسيط هذا تلقي الضوء على الحركة الاقتصادية في الأقاليم وتكشف فيما إذا كانت حركة تطور الإقليم ناتجة عن فعل النشاطات الاقتصادية الأساسية التي تبدو من خلال التحليل أنها حركة تنموية واضحة كما تكشف فيما إذا كان الإقليم يغذي حركة تطوره من إنتاجه هو أم لا؟.

### ثالثاً// نظرية المواقع المركزية Central Place Theory :

تعد نظرية المواقع المركزية من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل التركيب المكاني للإقليم وأفضل دليل عملي لإعادة بناء التركيب المكاني للإقليم ومصدراً لتوجيه المخططين عند محاولتهم اقتراح أية مشاريع مستقبلية لبناء التركيب المكاني لأي من الأقاليم . وكما هو معلوم فإن هذه النظرية تناقش موضوع التوزيع المكاني لمراكز

الخدمات في الأقاليم وتحديد نوع العلاقة بين هذه المراكز سواء الرئيسية منها أو الفرعية وتوزيع السكان في الإقليم، واختيار أفضل المواقع التي توفر سهولة الحصول على الخدمة من خلال توفير الوقت والمسافة والكلفة الاقتصادية للحصول على الخدمة.

وتحظى نظرية المواقع المركزية بأهمية كبيرة في التخطيط الإقليمي خاصة وإنها من بين أفضل الأدوات التخطيطية التي يمكن الاسترشاد بواسطتها لتحقيق نوعين من المؤشرات الدالة على تخطيط ناجح وهما:

أ- أنها وسيلة نافعة للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من الأقاليم من خلال الفهم الواضح للتركيب المكاني الإقليمي من حيث تحديد مواقع المراكز وأحجامها وأنواعها في الإقليم فضلا عن حجم وتوزيع السكان وأنواع الخدمات في الإقليم.

ب - أنها وسيلة جديدة لتحديد أفضل صورة مستقبلية للحالة التي سيكون فيها التركيب المكاني للإقليم في ضوء الخطط المستقبلية وفق حركة محسوبة لعناصر التخطيط الإقليمي ومتغيراته.

يختلف مستوى الخدمات المقدمة للسكان في المستوطنات البشرية باختلاف أحجامها فعندما تكون المستوطنة قرية أو مدينة صغيرة تكون الخدمات المتوفرة فيها تتلاءم والحجم السكاني لها وبما يساعد على سد غالبية احتياجاتهم وهكذا بالنسبة للمستوطنات المتوسطة والكبيرة الحجم ويبرز هنالك عاملين رئيسيين يتحكمان في مستوى الخدمة المقدمة هما:

## (1) الحجم الحدي للسكان:

لنجاح أي خدمة وضمان استمراريتها لأبد من وجود عدد معين من السكان القادرين على الوفاء بمستلزماتها المادية وتتنوع الخدمات بشكل طردي مع الحجم السكاني فكلما ازداد الحجم السكاني تنوعت الخدمات والعكس صحيح.

## (2) مدى السوق:

يقصد به المسافة التي يبعد فيها السوق عن المواطن وهو مستعد ويرغب في قطعها لسد حاجاته ويتحدد ذلك بعاملتي ( الوقت و التكاليف ) اللذان يؤديان دورا كبيرا في حركة الانتقال ذهابا وإيابا نحو المراكز التجارية والأسواق.

ويمكن تصنيف الخدمات ونشاطاتها وتوزيعها وتحقيق وظائفها ضمن تصورات هذه النظرية إلى أربعة أصناف رئيسة ومتجانسة وهي:-

(1) خدمات تصليح المواد التي تستعملها كامتداد وظيفي للتطور العمراني والحضري مثل تصليح السيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث وغيرها.

(2) خدمات نقل وتوزيع البضائع المختلفة إلى المراكز التي تقوم بتسويقها للناس.

(3) الخدمات الإدارية والتعليمية والإعلامية التي تتعلق بشؤون المواطنين كالخدمات البريدية مثلا.

(4) الخدمات الشخصية أو الحكومية ذات المنفعة الجماعية كمراكز الضمان الاجتماعي أو المراكز الصحية ومراكز مكافحة الحرائق والتلوث.

## رابعاً// نظرية الجاذبية : Gravitation Theory

من المعلوم أن نظرية الجاذبية هي نظرية فيزيائية أسس مبادئها ونظمها العالم الفيزيائي نيوتن ولكن نظراً لأهميتها العلمية فقد استفاد منها علماء التخطيط الحضري بشكل كبير في التطبيقات الحضرية من خلال:

1- إمكانية تفسير حركة العناصر التخطيطية ومتغيرات التنمية والتطور بين الأماكن المختلفة كحركة الأيدي العاملة أو السكان أو رؤوس الأموال وغيرها.

2- وضع نماذج تخطيطية تنطلق من أسس مشابهة للأسس العلمية لنظرية الجاذبية في الفيزياء سواء كان ذلك في تحديدات الحجم السكاني للأماكن المختلفة أو تحديدات المسافة بين مكان وآخر.

لقد حصلت العديد من الدراسات التخطيطية التي اعتمدت نموذج الجاذبية في تفسير العلاقات المكانية وتفاعلها ودرجة ذلك التفاعل، حيث أمكن اكتشاف وجود عامل جذب في مكان معين يمكن أن يجذب لمكانه حركة معينة لأنواع مختلفة من العناصر التخطيطية وخاصة تلك التي تتعلق بحركة السكان من مكان إلى آخر وفي مجالات متعددة وضمن ظروف زمنية متفاوتة :

أولاً/ في الكثير من الحالات التي حصلت أو مازالت تحصل كان نموذج الجاذبية وسيلة مهمة في تفسير تلك الظاهرة وتبرز هذه النقطة بشكل واضح عند تفسير الحالات

التاريخية وخاصة نشوء واندثار المدن نظرا لتوفر عوامل جذب معينة أو انتفاء وجود هذه العوامل.

ثانيا/ لم يقتصر استعمال مفهوم الجاذبية على الحالات التاريخية التي حصلت في الماضي أو القائمة في الواقع فحسب بل يتعدى ذلك لحالات مستقبلية تعتمد على التنبؤات المستقبلية لعدد من المتغيرات ذات العلاقة للتحكم في حركتها وفق علاقات معينة.

ثالثا/ لتحقيق التوازن الإقليمي بين أجزاء الإقليم الواحد أو أجزاء المدينة الواحدة يمكن الاعتماد بشكل كبير على مفهوم الجاذبية في توزيع حركة المتغيرات ذات العلاقة بعملية التوازن.

### المجالات التي اعتمد عليها مفهوم الجاذبية في التخطيط:

1- نجح كل من العالمين بارلن parlin وبيلس bellis في استخدام نموذج الجاذبية في عملية التنبؤ في عدد الرحلات بين مدينتين كما أمكن التنبؤ بعدد رحلات العمل أو حركة الناس إلى السوق أو إلى المناطق السياحية وغيرها من العناصر المهمة في العمليات التخطيطية مثل:

أ- حركة النقل وكل ما يتعلق فيها سواء مد الطرق أو تحديد وسائط النقل أو توزيع مواقع تجهيز الوقود أو اختصار زمن الرحلة أو تحديد تكاليف النقل.

ب- هجرة السكان من مكان إلى آخر سواء بصورة دائمة أو مؤقتة كالهجرة بسبب

العمل أو الدراسة أو تغيير محل السكن.

ج\_ حركة السلع المختلفة وفق عناصرها المختلفة من منتجين وعمليات التخزين وما

يتعلق بالمستهلكين وتحديد المواقع المثلى للمراكز التجارية.

2- تحليل التفاعل في مجال تجارة المفرد لبعض البضائع من خلال التنبؤ بعدد المرات

التي يتردد فيها الناس على سوق محدد دون بقية الأسواق.

3- تفسير علاقات التفاعل بين مواقع العمل ومواقع السكن وبين مواقع السكن ومواقع الأسواق ومحاولة الكشف عن عوامل الجذب بين الأماكن المختلفة.

4- تنظيم العلاقات الضرورية والتخطيط لمتطلباتها فيما يتعلق بعلاقات كل مركز حضري بالمناطق المحيطة به ودراسة إمكانية توزيع حركة هذه المناطق باتجاه أكثر من مركز واحد.

يتضح مما سبق الدور الكبير الذي أسهمت فيه نظرية الجاذبية في مجال التخطيط الإقليمي من خلال تحديد علاقات الأماكن المختلفة ببعضها وإلقاء الضوء على اتجاهات حركتها من أين؟ ولماذا؟.

**تجارب عالمية في التخطيط الإقليمي :**

**اولاً // تجربة التخطيط في بريطانيا :**

تعتبر بريطانيا من الدول الرأسمالية المتميزة في استخدام التخطيط الإقليمي أسلوباً في التنمية وبالذات في إعادة توزيع الصناعات المهمة والتي تساعد في تطوير مناطق متخلفة فقد استخدم أسلوب التخطيط الإقليمي لغرض الموازنة بين الأقاليم في توزيع الاستثمارات الصناعية والاجتماعية بحيث يؤدي إلى زيادة دخل الأقاليم المتخلفة وتقديم المحفزات إلى تلك الأقاليم بغية اللحاق بالأقاليم المتطورة.

كما اهتم البريطانيون بتحسين مدنهم عن طريق دراستها دراسة تخطيطية تهدف إلى وضع تصميم لمدن صناعية جديدة ومحاولة إعادة تخطيط بعض المدن الصناعية القديمة وذلك لان الصناعة بها قديمة مما جعلها تدخل القرن العشرين بأنماط صناعية قديمة تنتمي اغلبها إلى القرن التاسع عشر وبمدن صناعية لا تلائم التوسع الحديث في طرق المواصلات وفي ازدحام السكان وتركز الصناعة وفي إمكانات التوسع في الصناعات الحديثة الغزيرة الإنتاج ، ولكن على الرغم من الفائدة العلمية لهذه الدراسات إلا أنها لم تكن ذات فائدة عملية كبيرة بسبب ما تطلبتة من رأس مال ضخم لم تكن بريطانيا على استعداد لإنفاقه.

وقد شهدت بريطانيا نشاطاً واسع النطاق في مجال التخطيط الإقليمي في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بسبب العوامل التالية:

1- تقلص حجم الإمبراطورية البريطانية وانتهاء استغلالها لخيرات المستعمرات دفعها للاعتماد على ما هي في حاجة إليه من الخامات الزراعية أو المعدنية على ما هو موجود في داخل أراضيها.

2- فقد بريطانيا لقيادتها الصناعية بسبب نمو الصناعة في مناطق عديدة من العالم ولم يعد بإمكانها استرداد مركزها السابق.

3- أن التطور الصناعي في كثير من أنحاء العالم سبب زيادة في حجم التجارة لم يكن لبريطانيا أية استفادة منها بل على العكس كان نصيبها من التجارة العالمية في تناقص مستمر.

4- كان لنقص حجم التجارة البريطانية اثر كبير على صناعاتها وخاصة صناعة الحديد وصناعة النسيج.

5- أن تأثر الصناعات الأساسية في بريطانيا ساهم في زيادة الإنتاج في الصناعات الاستهلاكية وخاصة صناعة السيارات والأدوية وبعض الصناعات الهندسية.

6- سببت الظروف السابقة متاعب كثيرة للسكان خاصة بعد هجرة سكان الريف إلى المدن بسبب نمو الصناعة فيها مما اثر سلبا على الأراضي الزراعية فتحولت إلى أراضي مجدبة.

ولهذه الأسباب مجتمعة كانت بريطانيا آنذاك تنقسم إلى قسمين مختلفين في درجة تطورها الاقتصادي قسم متطور ويشمل الجزء الجنوبي من بريطانيا وقسم متخلف ويشمل معظم الجزء الشمالي منها واستمر الحال على ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية وكان قيام الحرب فرصة لزيادة إنتاج الصناعات الأساسية مثل صناعة استخراج الفحم وتقطيره وصناعة الحديد والصلب كما ظهرت الحاجة لاستغلال الموارد التي كانت معطلة في السابق، وقد وضعت الخطط اللازمة لذلك وأصبح موضوعها التخطيط لتحسين أحوال الشعب البريطاني وقد ساعدت الحرب على إنشاء بعض الصناعات الحديثة التي لم تقم في المناطق الصناعية التقليدية مثل لندن وبرمنجهام بل توزعت على معظم أنحاء البلاد فساعد ذلك على مزيد من التطور الصناعي.

وبغية تحقيق عملية تخطيط ناجحة تشكلت عدة لجان فنية مثل لجنة بارلو ولجنة سكوت وكلفت هذه اللجان بتقييم الموقف الاقتصادي والاجتماعي وسجلت هذه اللجان أبحاثا ودراسات موضوعية مهمة وأوصت بالأخذ بالتخطيط لحساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما قدمت توصية للدولة بضرورة التدخل في التنمية المخططة لكي تكون في إطار إشرافها الفني وضمن مسؤولية سلطتها الحاكمة.

وبالفعل نفذت الحكومة طلب اللجان وأنشأت وزارة التخطيط لهذا الغرض ولكن لم يكن التزام الحكومة بالإشراف على التنمية المخططة في إطار التزمتم الصارم أو التوجيه الحاسم بل كفلت عملية التنمية المخططة حرية الحركة لكي تكفل مشاركة الاستثمار الخاص في العملية ، وبفضل تلك الموازنة بدأت بريطانيا تحصد ما زرعت

حيث استطاع الاقتصاد البريطاني العودة إلى مصاف العالم المتطور ابتداء من العام 1962 .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجغرافية كانت سببا رئيسا في حدوث هذا التغيير حيث قاد الجغرافي **ددلي ستامب** هذه المهمة حيث أجريت الدراسات العميقة في مجال استخدام الأرض ودراسة الواقع البيئي الطبيعي والبشري وقدمت مسحا شاملا للموارد المتاحة في بريطانيا وقدمت حصرا لنمط الاستخدام الأمثل لهذه الموارد وعلى اثر ذلك أنشأت العديد من المدن الجديدة لتعالج مشاكل الصناعة والدفع بالخروج من محيط العاصمة لندن ومدينة برمنجهام لإعادة توزيع السكان والصناعات في الأقاليم البريطانية المختلفة وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل إقليم وبما يضمن استمرارية تقدم جميع الأقاليم بوتيرة واحدة.

### ثانيا// تجربة التخطيط الإقليمي في العراق :

لقد كان الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في العراق نتيجة للواقع الذي تعيشه مناطق الدولة فتركز السكان و الاستثمارات الصناعية والخدمات في مناطق معينة دون الأخرى

قد تطلب استخدام أسلوب جديد في التخطيط يحقق نموا متوازنا ومتوازيا في قطاعات الإنتاج والخدمات والاستهلاك وجاء التخطيط الإقليمي كأسلوب امثل للتنمية وأصبح الإقليم المراد تطويره من خلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فيه وحدة مثلى للخطة الإقليمية التي تحقق التوازن المطلوب وضرورة التخطيط للأقاليم بشكل مجتمع حيث اتضح أن التخطيط المنفرد للإقليم يخلق نقاط ضعف واضحة إذا لم يدرس مع

الأقاليم المجاورة الأخرى في البلد. osama AL-rashed

لقد اهتمت خطط التنمية بشكل واضح في التخطيط القطاعي وقد أهملت الجانب المكاني للمشاريع فلم تحدد مواقع المشاريع وتأخذ في حسابها التوازن في التنمية بين الأقاليم وبذلك لم تحقق الهدف في تقليل الفجوة بين أقاليم الدولة ، وحيث أن التخطيط القطاعي يشمل التخطيط لقطاع معين وتنصرف الخطة القطاعية إلى تحقيق التطور في ذلك القطاع كأن يكون صناعيا أو زراعيًا أو خدميا، وهنا يحدث التعارض في تنمية كل قطاع على حدة ولذلك أصبح المطلوب إيجاد صيغة جديدة للتخطيط تضمن الحد الأقصى من الكفاءة في تهيئة التوازن لعملية التنمية المخططة في أكثر من قطاع واحد وهكذا جاء الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في العراق.

ظهر الاهتمام بالتخطيط الإقليمي ومحاولة معرفة العراق إقليميا منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي نتيجة للاعتقاد بضرورة إبعاد التركيز الصناعي والاجتماعي عن العاصمة بغداد ومدن أخرى محددة ولهذه الأسباب استعانة وزارة

التخطيط العراقية بخبرة الأمم المتحدة في محاولة لوضع أسس أولية لتقسيم العراق إلى أقاليم تخطيطية .

وكانت أولى تلك المحاولات هي محاولة الخبير وايرسنگ **oweerasinghe** فقد قسم العراق إلى ثلاثة أقاليم تخطيطية هي:

1- الإقليم الشمالي على أن تكون مدينة الموصل مركزا له.

2- الإقليم المركزي وتكون مدينة بغداد مركزا له.

3- الإقليم الجنوبي وتكون مدينة البصرة مركزا له.

أما الصحراء فقد قسمت إلى قسمين قسم شمالي ويتبع الإقليم المركزي وقسم جنوبي ويتبع الإقليم الجنوبي في محاولة لتنمية المناطق الواسعة من العراق.

لقد اعتمد وايرسنگ في هذه التقسيمات على عدة معايير منها قابلية النمو الاقتصادي للأقاليم والتجانس الجغرافي واقترح تشكيل هيئة للتخطيط الإقليمي في وزارة التخطيط وأخرى في وزارة البلديات ، تكون مهمة الهيئة الأولى توزيع الاستثمارات على أقاليم العراق بينما تكون مهمة الهيئة الثانية توضيح استعمالات الأراضي في ضوء خطط التنمية القومية ، ويكون التنسيق بين الهيئتين أمرا غاية في الأهمية.

ثم جاء الخبير روبنسون **Robinson** وأعد دراسة تقسم العراق إلى أقاليم تخطيطية كبيرة وأخرى فرعية فاقترح أن تكون الأقاليم الرئيسية الكبيرة على النحو الآتي:

1- إقليم شمالي: ويشمل المنطقة الجبلية وحوض أعلى نهر دجلة في العراق وروافده وسهوله وبهذا فان الإقليم يشمل ما يقرب من ربع سكان العراق واقتراح أن تكون مدينة الموصل مركزا له.

2- إقليم مركزي: ويشمل المناطق الوسطى من العراق ويضم نسبة عالية من السكان تصل إلى 50% من سكان العراق واختار مدينة بغداد مركزا له.

3- إقليم جنوبي: ويشمل المناطق الجنوبية من العراق ويعيش في هذا الإقليم حوالي ربع سكان العراق واختار مدينة البصرة مركزا له.

4- إقليم صحراوي: ويشمل المنطقة الصحراوية غرب العراق وقسمها إلى قسمين شمالي مركزه مدينة الرطبة وجنوبي مركزه مدينة السلطان.

واقترح روبنسون عددا من الأقاليم الثانوية:

خمسة منها في الإقليم الشمالي وهي (الموصل ، اربيل، السليمانية، دهوك، كركوك) .  
وتسعة أقاليم ثانوية في الإقليم المركزي وهي (بغداد، سامراء، بعقوبة، الرمادي، كربلاء، الحلة، الكوت، الديوانية، السماوة)

وثلاثة أقاليم ثانوية في الإقليم الجنوبي وهي (البصرة، العمارة، الناصرية)

لقد اعتمدت المحاولات والدراسات السابقة الذكر على معيار التجانس الطبوغرافي والاجتماعي في تقسيمها للدولة إلى أقاليم تخطيطية وهي اقرب ما تكون إلى التقسيم

الجغرافي، ورغم كون هذه التقسيمات صحيحة إلا أنها تفتقر إلى معايير أخرى حيث أن معيار التجانس الطبوغرافي والاجتماعي هو احد المعايير التي تستخدم في التقسيم وليس جميعها.

وهذا ما أكد عليه الخبير البولندي زارمبا **zaremba** عندما استعان بفريق عمل عراقي لجمع المعلومات والبيانات وإجراء عمليات المسح الميداني واستنادا إلى ذلك قام بتقسيم العراق إلى عدة أقاليم ووضع إستراتيجية للتنمية الإقليمية، وقد أكد البروفسور زارمبا على تركيز الاستثمارات في مدن بغداد والبصرة والموصل وكركوك وكذلك إيجاد محاور جديدة للتنمية مع امتداد نهري دجلة والفرات وضرورة ابتعاد المناطق الصناعية عن هذا المحور.

والأقاليم التخطيطية وفق رؤية زارمبا هي:

- 1- إقليم بغداد المركزي وتكون مدينة بغداد مركزا له.
- 2- الإقليم الجنوبي الكبير وتكون مدينة البصرة مركزا له ويضم العمارة والناصرية.
- 3- الإقليم الشمالي الكبير وتكون مدينة الموصل مركزا له ويضم كركوك واربيل والسليمانية ودهوك
- 4- الإقليم الصحراوي ويضم:

أ- المنطقة الصحراوية الغربية وتكون مدن الرمادي والرطبة وعانة مراكز فعلية للإقليم الثاني.

ب- المنطقة الصحراوية الجنوبية وتكون مدينة السلمان مركزاً للإقليم الثاني.

### # خطة التنمية الوطنية الخمسية 2010 \_ 2014 :

أثبتت تجربة السنوات الأخيرة في العراق عجز الميزانيات السنوية ذات التخصيصات الإستثمارية عن الإرتقاء بالإقتصاد ووضعها على مسار التطور والنماء. فالميزانيات تُقرّ في وقت متأخر من السنة ويتم إطلاق الأموال بعد ذلك وينقضي شطر هام من السنة دون أن يستطيع المسؤول سواء أكان وزيراً أم محافظاً إتخاذ أي قرار بخصوص إنجاز المشاريع ويتكرر ذلك كل عام. ولأجل هذا بادرت وزارة التخطيط باقتراح إعتداد الخطط التي تمتد لأكثر من عام، عليه تم اعتماد خطة خمسية تمتد للفترة من 2010 - 2014

لا يمكن النظر إلى الخطة في سياق ما تم إنجازه من خطط تنمية في الفترة السابقة في العراق فهي تختلف عما قبلها بصورة واضحة ويمكن إعتبارها عملاً نوعياً متقدماً استخدمت فيه كل الأساليب والمنهجيات الحديثة في علم التخطيط والممارسات المتصلة به، فلقد كانت الخطط السابقة تقوم في مجملها على إدراج المشاريع وتوزيعها على القطاعات الإقتصادية المختلفة في حين أن هذه الخطة تقوم على فهم وتفسير دقيق للواقع ومحاولة جدية لإستشراف المستقبل ودراسة توجهاته خلال الفترة 2010 - 2014 .

ولأول مرة تترك الفلسفة الإقتصادية الجديدة المتبناة من الدولة والقائمة على إقتصاد السوق إنعكاساتها على هذه الخطة من خلال إتاحة حيز مناسب لكل من القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي.

يرى البعض في وضع خطة تنمية خمسية شاملة للعراق ضرباً من المجازفة في ظل الظروف الحالية وما يعصف بالعراق من تغيرات وعدم إستقرار وما تحيط بظروفه السياسية والإقتصادية من تطورات. وفي الواقع فأن هذه الخطة حاولت أن تستوعب ذلك كله وأن تستعد له بما هو متاح من منهجيات التخطيط الحديثة.

## ثانياً // التنمية :

الجغرافيا علم متجدد يتعاطى مع الواقع بصورة فاعلة فالجمود صفة لا يمكن ان يوصف بها الجغرافيون في دراساتهم أو بحوثهم ، وبالطبع هذا لا يتأتى من فراغ بل لان الجغرافيا علم يدرس المكان فضلا عن الإنسان ولطالما كان الفعل البشري ضمن الحيز المكاني يمتاز بالتجديد الامر الذي اكسب المكان طابعا من الحيوية في الحركة في الشكل والفعل والاثر .

## 1\_ مفهوم التنمية :

مفهوم التنمية ذو ابعاد متشعبة إلا أنها تشترك جميعها في عنصر واحد وهو الإنسان الذي يعد هدف التنمية ووسيلة تنفيذها على ارض الواقع ، لكن التنمية كمفهوم بدأ بالظهور كمصطلح اقتصادي يعتمد على الشق المادي ويعد كل من ادم سميث ويكادو ومالش من اهم علماء الاقتصاد الذين قاموا بوضع المفاهيم الاساسية للتنمية والتي كانت تركز بشكل رئيس على مدى قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي، ثم تحول مفهوم التنمية إلى الجانب الاجتماعي بدراسة الإنسان بكل تفاصيل حياته ثم ما لبث ان تحول مفهوم التنمية إلى عملية شاملة إلا أنها باتت ذات مقاييس مختلفة بحسب العلوم التي تدرسها ومن هنا تعدد مفاهيمها

بتعدد المجالات التي تتعاطى معها، كما يختلف مفهوم التنمية من مجتمع لآخر ومن دولة لآخر فالتنمية بالنسبة للدول النامية تعني الاستخدام الأمثل للموارد بهدف اللحاق بالدول المتقدمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الحضاري أو الاجتماعي بمعنى ان التنمية بالنسبة للدول النامية لابد ان تعد كاستراتيجية ترسم خطوطا واضحة لكيفية ادارة تلك الدول لمواردها ، في حين ترى

الدول المتقدمة التنمية وسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي لشعبها من خلال تفعيل متطلبات إعداد مفهوم جديد لجودة الحياة بمعنى ان الدول المتقدمة باتت تنظر إلى الجانب المعنوي وليس الجانب المادي فقط.

## 2\_ التطور الزمني لمفهوم التنمية :

يمكن تتبع مراحل التطور الزمني لمفهوم التالية من خلال معطيات الجدول الآتي :

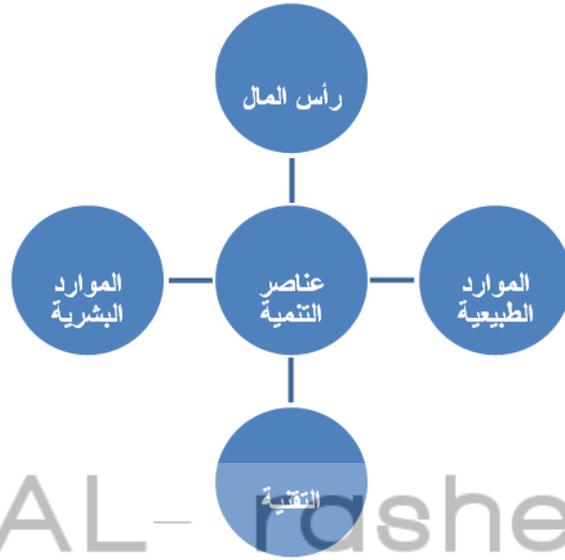
المؤشرات	خصائص الفترة	الفترة (القرن العشرين)
----------	--------------	---------------------------

		خصائص السكان	تطور مفهوم التنمية ليشمل العوامل الديموغرافية	أوائل الأربعينات
		نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والمحلي	المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الناتج الإجمالي والمحلي	الأربعينات والخمسينات
القضاء على الفقر ↑ تقليل نسبة البطالة	تقليل الفوارق ↑ التكافؤ الاقتصادي	تكافؤ توزيع الدخل ↑ تنوع مصادر الدخل القومي	المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الاقتصاد ككل تعريف الفرق بين التنمية و النمو (التنمية - النمو - التغيير)	الستينات والسبعينات
المستوى الثقافي	النمو الاقتصادي	الخصائص الديموغرافية	التنمية البشرية	
الدور العسكري	المشاركة السياسية	مستوى الخدمة الصحية	المؤشرات الاجتماعية والعمرانية	الثمانينات والتسعينات
إتاحة الفرص لجميع الفئات	تكافؤ الفرص	استدامة الموارد	التنمية المستدامة	

### 3\_ عناصر التنمية :

لتحقيق عملية تنموية ناجحة لا بد من توفر اربعة عناصر رئيسة لها وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتقنية ، والعلاقة بين العناصر الاربع هي علاقة تكاملية بمعنى ان هناك ارتباط وثيق بينها فجميعها تسهم عملية التنمية بنفس القوة .

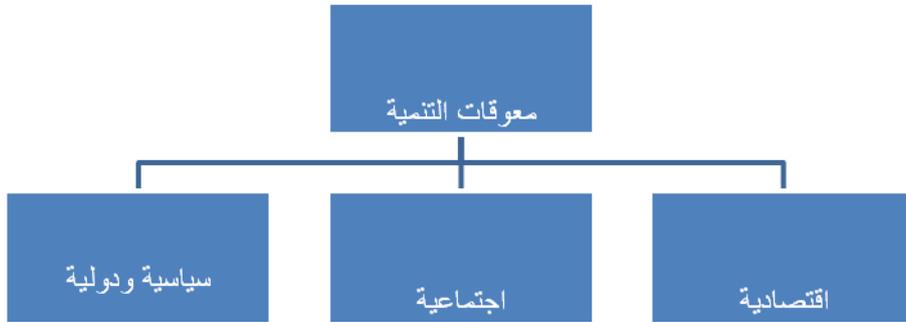
شكل ( 3 ) عناصر التنمية



#### 4 \_ معوقات التنمية :

لعل من الصعب تحديد الاتجاهات التي تعيق العملية التنموية في أي مكان من العالم ووضعها ضمن اطر منهجية واحدة ، فلكل مكان خصوصيته كما ان لكل نظام سياسي أيولوجياته الاقتصادية الخاص به التي يرسم من خلالها اتجاه التنمية ، فالمسألة اذا لا تخرج عن دائرة النسبية هنا فعلماء الاقتصاد يرون ان العوائق الاقتصادية تعد اهم معوقات العملية التنموية سيما في الدول النامية فمؤشرات الفقر العالية فضلا عن الزيادات المطردة للسكان فيها غالبا ما تعيق التنمية ، في حين لا يخفى ان الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي الذي عادة ما يؤثر في اتجاهات الاستثمار بكافة مجالاته ، ومن غير شك ان الاستثمار في الجانب البشري يعد اهم العوامل المؤثرة في التنمية خاصة في الدول النامية فلطبيعة نظام التعليم والتدريب والتأهيل وزيادة القدرات كما ان القدرة على التعاطي بفعالية مع التقدم التكنولوجي في وسائل الانتاج دور بارز في نجاح التنمية خاصة في ظل المنافسة الدولية القوية فالاسواق العالمية حكر على الدول المتقدمة لذا فمحاولة الدول النامية ايجاد مكان لمنتجاتها في الاسواق العالمية عادة ما يواجه بتحديات صعبة خاصة بعد ان اعتمدت الدول المتقدمة نظام قياس الجودة ليشكل قيذا كبيرا على منتجات الدول النامية وبالتالي الحد من انتعاش اقتصادياتها مما يعني الحؤول دون ظهور ثمار التنمية فيها بالشكل الذي يعمل على تطوير المجتمعات فيها مما يجعلها أسيرة لنفوذ الدول المتقدمة .

شكل (4) معوقات التنمية



## 5\_ الجغرافيا والتنمية:

إذا تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا الطبيعية والبشرية فإننا سوف نجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس المادي للتنمية ، التي لم تعد مقصورة على جانب واحد اقتصادي أو اجتماعي ، وإنما أصبحت عملية كُلية ، فلم تعد توجد تنمية اقتصادية فقط ، أو تنمية اجتماعية مستقلة بل " تنمية فقط " ، يصح بها الإنسان الأوضاع السائدة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية المتعددة المتشابكة ، والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية الإقليم الذي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيه .

وللمفاهيم العلمية الخاصة مثل " الحركة " و" التنمية " تفسيرها الخاص في الجغرافيا ، والذي قد يتعارض مع القراءة العلمية العامة لهذه المفاهيم ، فالحركة هي انتقال المادة /

معلومات/طاقة/سكان...الخ من نقطة جغرافية إلى نقطة أخرى على أن يتضمن هذا الانتقال تغطية المكان الحيز بمقياس بعدى .

أما التنمية فتعنى :

1\_ **تغيرا في بنية المكونات الجغرافية** وعادة ما يكون مصحوباً بتغيرات تطويرية .

2\_ **كما ان التنمية هي عملية تغيير لأوضاع معينة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل**

منها ، وهذه الأوضاع تحدث في المكان وهو الإطار الذي تتحرك بداخله الدراسات الجغرافية ولهذا تهتم جغرافية التنمية بالانتشار المكاني للتجديدات المؤدية إلى إحداث التنمية ، والذي يمثل الناظم الفكري الأساسي للمنهج الجغرافي بحيث يمكن النظر إلى تاريخ علم الجغرافيا كله على أنه تاريخ لمفهوم المكان في الجغرافيا ، والمكان يتألف من ظواهر متنوعة ويشتمل على إمكانات مختلفة ، كما يتسم باختلافات دقيقة تتمثل في حالة مظاهر التنمية فيما يعرف بتفاوتاتها المكانية والتي يعبر عنها بالتنمية غير المتوازنة ، ومن ثم فان بؤرة الاهتمام الجغرافي بموضوع التنمية تتمثل في رصد الحركة : المادية ، الهادفة إلى التطوير من أجل التنمية المؤدية إلى تحقيق التقدم واللامادية المتمثلة في انتقال الأفكار الجديدة المؤدية إلى الهدف السابق ذاته ، ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام الجغرافي بموضوع الانتشار المكاني للتجديد أو التجديدات ، فالجغرافيا في الحقيقة " منهج بحث أو طريقة دراسة ، أو هي طريقة نظر إلى الناس والأشياء في علاقاتها بالمكان ، والمنهج الجغرافي في دراسة التنمية يتضمن وعيا بالمقاييس المختلفة للنشاط البشرى وبالتفاعل والتداخل بينهما.

3\_ **والتنمية عملية تاريخية** ولكنها جغرافية في الأساس ليس فقط بسبب متغيراتها وخصائصها الخاصة ولكن أيضا لأنها نتاج عمل إنساني واع يعمل في ظروف اجتماعية ومادية معينة ، والمحاولات التقليدية الواسعة لتحديد التنمية وتجسيدها أو تقييدها في مصطلحات ذات صيغة عالمية أحادية البعد ، أو لبناء نماذج محددة مقيدة ، محاولات اصطدمت كلها بالظروف الجغرافية والتاريخية وبالعمليات الاجتماعية المتغيرة ، التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية وفي هذا تأكيد آخر على شمولية التنمية وشمولية المنهج الجغرافي إذا ما تناول مثل هذا الموضوع .

### 1\_ **المفهوم الجغرافي للتنمية:**

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافيا أو المفهوم الجغرافي للتنمية من دور الجغرافيا في الكشف عن مختلف جوانب معرفة المكان، فالحقيقة هي مجال له ثلاثة أبعاد في وقت واحد كما أوضح هنتر ولا بد من فحصها من وجهات نظر ثلاثة حتى يمكن إدراكها ، وهذه الأبعاد هي:

أ\_ العلاقات القائمة بين الظواهر .

ب\_ التطور الزمني لهذه الظواهر .

ج\_ التنظيم أو التوزيع المكاني لهذه الظواهر .

ولهذا فالحقيقة الكاملة لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة وتامة في العلوم الأصولية المهمة بالعلاقات القائمة وهي البعد الأول ، حتى ولو شاركت الدراسات التاريخية في فهم تطور

هذه الحقيقة التطور التاريخي (الزمني) وهو البعد الثاني لأن هذه الحقيقة لن ترى كاملة إلا إذا نظرنا إليها من وجهة نظر التنظيم أو التوزيع في المكان وهو البعد الثالث .

وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية في عملية تطبيق الوسائل الجغرافية مسحا وتحليلاً فهماً وتعليلاً من أجل إدراك وتفسير بعض مظاهر المشكلات البيئية المعاصرة والتطبيق والتخطيط ليسا دخيلين على الجغرافيا لأن أية عملية تخطيطية يراد بها إزالة وضع قائم أو تعديله أو تنميته لا بد وأن تبدأ بمعرفة هذا الوضع ، وليس أقدر من علم الجغرافيا على فعل ذلك خاصة الجانب التطبيقي منها كما أن جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته إنما تتم في النهاية في الإطار المكاني ، الذي يعد الجغرافي أكثر الباحثين خبرة به ، فقد حان الوقت لتطبيق الوسائل الجغرافية في المساعدة على حل بعض المشكلات المعاصرة والتي من أبرزها : الضغط السكاني المتزايد على المكان وتنمية المناطق المتخلفة ، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان بعض مناطق العالم وتكمن إمكانية علم الجغرافيا في حل بعض هذه المشكلات في تمكن الجغرافيين في ضوء امتلاكهم لمملكة تحديد وبلورة الأبعاد المكانية للظواهرات الجغرافية من إدراك الخصائص المكانية لهذه المشكلات ، والإسهام في تحليلها أو حلها بطريقة جيدة من خلال تطبيق كل من : النظريات أو المفاهيم أو الأساليب الجغرافية ، فالجغرافيا عند معالجتها لموضوع التنمية لا يقتصر اهتمامها على مجرد كشف أو اكتشاف الأنماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي أيًا كان مداه ، وإنما تبحث أيضا عن فهم للأسباب التي أدت إلى وجود مثل هذه الأنماط .

وينعكس المنظور الشامل الذي ينظر به الجغرافي إلى موضوع التنمية في أنه ( أي الجغرافي) لا تستهويه تنمية أحادية الجانب ، بل إن الجغرافي الواعي يشعر بالقلق إذا ما تركز الاهتمام على تنمية أحادية الجانب ، فكما أن الفصل بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية في إطار علم الجغرافيا يعتبر " فصلا تعسفيا " فان التنمية الكلية أو

الشاملة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة بالمكان هي التنمية التي تملأ " عين الجغرافي " الحساسة بالمكان وأبعاده .

### اولاً // التنمية البشرية مفهومها وابعادها ومقاييسها :

التنمية البشرية تمكن الناس من ان يكتسبوا لانفسهم امكانية الوصول إلى مجموعة من الفرص ، فالمشاركة هنا هي وسيلة وغاية على حد سواء فهي تؤكد الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البشرية ثم تكفل استخدام تلك القدرات بما يحقق المنفعة للمجتمع . وقبل ذلك كله تسعى التنمية البشرية إلى حصول الفرد على مسكن ملائم يتوافق والظروف البيئية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به وتمثل مشاركة الفرد عن كئيب في فعاليات التنمية استراتيجية شاملة للتنمية إذ تركز على الدور الذي يجب ان يقوم به الناس في مجالات الحياة كافة .

### 1\_ مفهوم التنمية البشرية :

يعد مفهوم التنمية البشرية مقياساً لرفاه الشعوب وقد أشير لأول مره لهذا المفهوم في عام (1974 م ) في اعلان كوكبيك حين اشار ( ان ما يجب فعله هو ليس تنمية الاشياء بل تنمية الإنسان ) و ( التنمية هي تنمية الإنسان ... ولا يجب ان تقاس بمصطلحات الانتاج السلعي أو الخدمي أو توزيعه أو التوازن البيئي فكل هذه المنجزات قد تكون وسائل مهيئة أو شروط اجتماعية لكن التنمية هي لابد ان تكون تنمية الإنسان (افراد المجتمع ) فالعامل البشري يعد العنصر الالهم الذي تستند عليه اي عملية تنموية لتحقيق التقدم الحضاري لاي مجتمع فقد اشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة في العام 1993 ان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس لكي يعيشوا الحياة التي يطمحون لها وذلك بتعزيز قدراتهم في مجال الصحة والتعليم والحصول على الموارد وتعزيز مصادر الدخل والحصول على فرص العمل بما يتوافق ومؤهلاتهم العلمية .

### 2\_ اهداف التنمية البشرية :

- 1\_ التخلص من الفقر.
- 2\_ القضاء على الأمية.
- 3\_ تحسين مستوى الخدمات الحياتية والمجتمعية للناس.
- 4\_ اعتماد وسائل التكنولوجيا المتاحة.
- 5\_ إعداد كوادر مهنية وفنية قادرة على التعاطي مع المشاريع التنموية والاعداد لها.
- 6\_ التعاون الدولي لتحقيق اعلى المستويات في الدولة النامية من خلال المساعدات المادية والفنية للدول الاقل فقرا لتحسن واقع العمليات التنموية في مجالات العمران والزراعة والصناعة .. الخ.

### 3\_ مقاييس التنمية البشرية :

تقاس التنمية البشرية على اساس ثلاث محددات بشرية رئيسة هي معدل عمر الافراد ، مستوى التعليم ، نوعية الحياة ( جودة الحياة ) قضاياهم ومطالبهم

اولاً // **معدل عمر الافراد (الصحة):** يشمل هذا المقياس معدل طول العمر مقيساً بالعمر المتوقع عند الولادة وقد لقي هذا المؤشر قبولا واسعا بصفته مقياسا للتنمية على اساس ان العمر المتوقع عند الولادة هو متوسط لمجموعه باكملها كما ان نسبة التفاوت بين الافراد وفق المقياس داخل البلد الواحد من المرجح ان يكون اقل من التفاوت في نسبة الدخل مثلا ، ويتراوح مقياس معدل العمر بين 25 \_ 85 سنة وهي حدود تمثل حقائق تشهدنا بعض المجتمعات البشرية التي يصل فيها العمر المتوقع للسكان فيها 25 سنة وهو ما ينطق على مجتمعات الدول النامية في حين يصل العمر المتوقع في مجتمعات الدول المتقدمة إلى 85 سنة تبعا للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في كل منها.

ثانياً // **مستوى التعليم :** تعد السياسات التعليمية الجيدة حجر الزاوية الرئيس في عمليات تحديد الاطر للتنمية البشرية وذلك من خلال المراجعة المستمرة للانظمة التعليمية الامر الذي يعزز من القدرات البشرية في تلبية حاجات المجتمعات ، وعادة ما يعتمد مؤشر مستوى التعليم على مؤشرين فرعيين هما:

أ\_ نسبة البالغين الذين يقرأون ويكتبون.

ب\_ معدل التسرب الاجمالي للمراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية .

ثالثاً // **مستوى المعيشة** : يقاس هذا المؤشر بمقدار نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الامريكي) محسوباً وفقاً لصيغ رياضية مختلفه ابرزها الصيغة اللوغاريتمية .

رابعاً // **معايير نوعية الحياة الإنسانية في الإقليم** The Quality Of Regional Life :  
osama AL-rashed

إن عمليات تخطيط جوانب الحياة وتنسيق العلاقات بينها وإملائها بعناصر الراحة والاستفادة من الوقت هو محصلة نهائية في التخطيط الإقليمي وحيث أن التخطيط ممارسات تطبيقية فان نوعية الحياة الإقليمية لابد أن تعبر وتقاس بوحدات قياسية يقررها الأفراد ضمن الحياة الإقليمية. وفيما يلي سنتعرف علي هذه المعايير التي اتفق على أنها وسائل يمكن من خلالها قياس الحياة الإقليمية ويمكن اعتبارها مؤشرات للدلالة على نجاح العمليات التخطيطية وايجابيتها وهنا يجب أن نلفت الانتباه إلى أن ترتيب هذه المعايير إنما يكون وفق أهميتها والرغبة الاجتماعية في تحديد أفضليتها في الترتيب فضلاً عن أن محصلة هذه المعايير وتداخلها وعملها المشترك وفعلها النهائي ككل في الحياة العامة هو العنصر المهم في القياس بغض النظر عن ترتيبها.

1\_ **التفاعل الديمقراطي وعلاقاته الحياتية** Democratic Process : يقصد به طبيعة النظام السياسي في الدولة والايولوجية الاقتصادية التي يتبعها ومدى تحقق مبادئ العمل الديمقراطي من خلال توفر العناصر الآتية:

أ\_ المساواة في الحقوق      ب\_ تكافؤ الفرص      ج\_ المساواة في المعاملة

**2\_ مشاركة الرأي العام Public Participation :** تعد مسألة مشاركة الرأي العام المحلي وشبه الإقليمي والإقليمي في الإجراءات التخطيطية المختلفة ذات أهمية كبيرة في معرفة الكيفية التي يتفاعل فيها الجمهور مع الجهات التي تتخذ القرارات النهائية .

**3\_ الصحة العامة Health :** إن العناية الصحية ومستواها يضيفي على الحياة الإقليمية تأثيرات ذاتية على الأفراد والمجتمع لذا يعتبر الكثيرون أن المسألة الصحية الإقليمية والسيطرة على الأوبئة وضمان صحة الناس هي معيارا له أهميته وأفضليته في الحياة الإقليمية.

**4\_ حق الاختيار Choices In Life :** يعد حق الإنسان في الاختيار مسألة مهمة فهو حر في اختيار الطريقة التي تناسبه في الحياة ويؤدي المستوى الاقتصادي والثقافي للأفراد دورا كبيرا في ضمان هذا الحق من خلال اتخاذ القرار الأفضل بين مجموعه من الخيارات المتاحة.

**5\_ مسألة السكن Housing :** السكن كمفهوم يشير إلى الوحدة السكنية(المسكن) التي تنتظم في اطار مساحي تختلف مساحته وتركيبه الداخلي تبعا لعوامل عدة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويشير علماء الاجتماع الحضري إلى اهمية المسكن بالنسبة للإنسان بوجهات نظر متعددة تشترك في ان الشعور بالاحباط النفسي وظهور الامراض الاجتماعية والاخلاقية غالبا ما تعبر عن مشاكل الاسكان في ابسط صورها وهو عدم امتلاك الإنسان لماوى يضمن فيه ممارسة خصوصياته ونشاطاته باستمرار دون الشعور بإمكانية فقدانه لاي سبب كان ، فاشكالية الحصول على سكن ملائم تمثل واحدة من الظواهر المولدة للمشاكل الاجتماعية التي قد تترك اثارا سلبية ممتدة في المجتمع حتى بعد ايجاد الحلول لها.

**6\_ المستوى الاقتصادي Economic Security :** عادة ما تعتمد الدول ذات الانظمة الديمقراطية إلى ضمان كرامة مواطنيها من خلال مراعاة الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية لهم ،فتحقيق مستوى اقتصادي للأفراد يضمن حصولهم على حاجاتهم الاساسية وغير الاساسية يعد واحدا من المعايير التي تقاس به جودة الحياة في اي اقليم يقصد به المستوى الاقتصادي للأفراد يتساوى في ذلك العاملون والعاطلون عن العمل ايضا .

**7\_ التعليم والتعلم Education :** يعد المستوى العلمي للفرد ودرجة إتقانه لعمله أو مستوى تدريبه على نوع العمل أو الكيفية التي يختار منها طريقه المهني في الحياة من المسائل المهمة للفرد وهو يسعى إلى حياة أفضل ، وهنا تأتي مسألة تطوير القدرات الإنسانية المختلفة ووضعها في أفضل صورة ممكنة من الأمور المهمة التي تجعل الفرد محبا لعمله وبالتالي يكون أكثر إنتاجية لصالح المجتمع فالتعليم هو الطريقة التي يتم فيها عرض المواد العلمية والمناهج التي تعتمد عليها مختلف مستويات التعليم ،اما التعلم فيعبر عنه بمقدار ما يتمكن متلقي تلك المواد العلمية (الطلاب) من الفهم والاستيعاب لها وبمعنى آخر مقدار المعلومات التي يكتسبها وتشكل قيمة مضافة لخلفيته العلمية والثقافية.

**8\_ تخطيط استعمال الأرض Land Use Planning :** إن درجة تنظيم استعمالات الأرض المختلفة والكيفية التي تتم بها عمليات تخطيط تلك الأرض وكيفية تحقيق اكبر استفادة منها تعد من الأمور التي تعكس تأثيراتها على الحياة الفردية والاجتماعية في الإقليم.

## 9\_ التكاليف الأساسية للحياة Essential Living Costs : يعتمد خبراء التنمية البشرية

هذا المعيار لقياس مدى كفاية دخل الفرد لعيش الإنسان حياة مناسبة ، فمقدار ما يخصصه الفرد لصفه على حاجاته الاساسية الثلاث (السكن والمأكل والملبس) يمكن ان يشير إلى اتجاهين الأول مستوى الدخل الذي يتقاضاه والثاني يشير إلى المستوى الاجتماعي للفرد ، وبالتالي فان المجتمع الذي يخصص افراده معظم دخولهم لتأمين حاجاتهم الاساسية يؤشر بالضرورة إلى مستوى دخولهم المنخفضة وبالتالي الحد من الخيارات التي يمكن ان تكون متاحه امامهم لتحسن ظروف معيشتهم فمقدار هذه التخصيصات لها انعكاسات كبيرة على الحياة الإقليمية.

## 10\_ الفرص الاقتصادية Economic Opportunity : يعكس هذا المعيار مدى الحيوية

التي تكتنف الحياة الاقتصادية في اي اقليم فتعدد فرص العمل المتاحة امام الافراد في اي مجتمع يعكس بالضرورة حركة نشطة للاعمال الوظائف المختلفة ، كما أنها تؤشر إلى امكانية تعزيز روح المنافسة بين الافراد وبالتالي يسهم في تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع ، وبالتالي يؤشر هذا المعيار انه كلما زادت فرص العمل فانها ستؤدي إلى توسيع خيارات الافراد وبالتالي تعمل على تحسين المستوى المعاشي لهم

### ثانياً // التنمية والتخطيط :

توجد علاقة قوية و"حتمية " بين كل من التنمية والتخطيط لكونها علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه ، فنظرا لأن الأخير هو وسيلة تحقيق الأولى ، فأنا نجد أن مستويات التخطيط تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية ، ولهذا يتدرج التخطيط من : المحلي الى الإقليمي إلى

القومي ، بتدرج المدى المكاني المراد تحقيق التنمية خلاله ، وما الأقسام التخطيطية الكبرى فى بعض الدول إلا أطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التخطيط الإقليمي ومنذ عام 1952 م ، عندما تبنت الهند خطتها الخمسية الأولى ، أصبحت كلمة **تخطيط** مرادفاً علمياً لكلمة **تنمية** فى الدول الأقل نمواً ، وقد أظهر مسح مكثف للبنك الدولي أنه لا توجد دولة واحدة من الدول النامية لم تشهد ولو خطة واحدة لذا فإنه يوجد إجماع لديها على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية .

ونظراً لأن الأقاليم تتميز باختلافها من حيث مواردها وإمكاناتها ومشكلاتها فإنه لا يمكن وضع أسس ثابتة ثابتاً دائماً للتخطيط الهادف إلى التنمية ، ومن ثم تستمر الحاجة إلى علم الجغرافيا راصد التغير الذي يطرأ على ظاهرات سطح الأرض ومفسره والذي يتولى عملية مسح وتقويم هذه الموارد وتلك الإمكانيات من أجل وضع الخطة المثلى للتنمية لكل إقليم ، حسب الخصائص الجغرافية التى تميزه عن غيره من الأقاليم ، ومن هنا تتجلى قيمة و نفعية علم الجغرافية بالنسبة لكل من التخطيط والتنمية لأنه " لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا ، الذي يعتمد على الربط والتعليل فى إسهامه فى معالجة مشكلات التنمية والتخطيط" .

### ثالثاً// الجغرافيا والمشكلات الإقليمية :

أظهر استعراض مفاهيم التنمية السابقة الذكر أن العلاقة بين كل من : التنمية والجغرافيا والتخطيط قد تمخّضت عن عدة أفكار ومفاهيم تعكس أهمية المنهج الجغرافي فى حل

المشكلات الإقليمية ومن هذه المفاهيم فكرة التنمية الإقليمية المتكاملة ، التي تتمثل في عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما توزيعاً متساوياً بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم ، من أجل تحقيق التنمية المتوازنة وهي الفكرة التي طبقت في العديد من الدول النامية.

**ويتضمن الاتجاه التكاملي للتنمية نمطين من أنماط التكامل:**

**\_ النمط الاول // وظيفي :** ويتمثل في إدماج كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في كل واحد ، مما يعنى ترابط الموضوعات الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية وغيرها من عناصر الحياة البشرية ، بحيث يؤدي التغيير في أحدها إلى تغيير مماثل في الموضوعات الأخرى وهنا تفيد سياسة التنمية من العلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات ومن كيفية توزعها أو انتشارها.

**\_ النمط الثاني // مكاني :** فيظهر نتيجة لتوقف العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أماكن تركزها ومواقع توطنها بحيث يؤدي إدراك العلاقات المكانية بين الأنشطة القائمة في المكان إلى إدراك النمط الذي يتحكم في انتشارها أو تركزها. ولما كان تطوير الجزء يؤدي إلى تطوير الكل كالوصول إلى التنمية الشاملة عن طريق تحقيق التنمية في مختلف قطاعات المركب الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع ، فإن التنمية الإقليمية من هذا المنطلق تعتبر واحداً من مكونات عملية التنمية الكلية ومن ثم فإذا تحققت التنمية في أقاليم الدولة أو في مناطقها ، فإن المحصلة النهائية هي تحقق التنمية الكلية في هذه الدولة ، وذلك من وجهة النظر المكانية .

#### رابعاً // اللامساواة المكانية :

أصبحت اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية موضوعاً ذات أهمية بارزة في العلم الإقليمي ، وهي ليست بعيدة عن الحقيقة التي تقول بأن الاختلافات والفروق بين الأقاليم هي من الأسباب الكبرى التي أضافت إلى التفكير العلمي في موضوع عدم الانتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات ، ورغم ذلك فقد عولج موضوع التفاوتات المكانية والتنمية الإقليمية بطريقة مجزأة ، إذ تضمنت دراسات هذا العلم نمطاً واحداً من أنماط عدم المساواة الإقليمية ، ذي عدد محدود من العلاقات بين المظاهر المختلفة لهذه التفاوتات ، ومن ثم عولجت موضوعات مثل الإسكان ، وتوزيع الدخل كموضوعات منفصلة ، وفي هذا دليل واضح واعتراف صريح من غير الجغرافيين بضرورة البحث عن نظام علمي يستطيع تجميع كل هذه الأنماط في منظور بحثي واحد ، وعلم الجغرافيا هو الذي يمكنه أن يفعل ذلك ، " فإذا كان الاختصاص الأكاديمي الآخر والوحيد الذي يشارك الجغرافيا رأيها الشامل والإجمالي الذي تقدمه عن العلاقات المكانية هو العلم الإقليمي كما تمثله نظرية ايزارد فإن هذا العلم يغلب عليه المنهج الاقتصادي النظري التجريدي بينما الجغرافيا علم تجريبي أساساً .

#### خامساً // التقنيات الجغرافية ومجال استخدامها في تنمية الأقاليم :

إن التطور الكبير الذي حصل في مجال مراقبة الأرض جعل إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بسطح الأرض ومتابعة التغيرات التي تحدث في أي بقعة على سطح الأرض أمراً يسيراً وبكلفة قليلة وذات استمرارية تناسب متطلبات هذه المراقبة . ولقد أصبح مفهوم

المعلومات معروفا ومقبولا بين المخططين الذين يواجهون مهمة تقييم حجوم متعاظمة من المعلومات المستحصلة من مصادر مختلفة بضمنها أجهزة الاستشعار عن بعد، وكذلك لكي يكون خزنها بشكل فاعل واسترجاعها والتداول بها وتحليلها وعرضها حسب المواصفات التي يريدها المستخدم.

لذا بات استخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد والنماذج الرياضية بشكل مكمّل لبعضها البعض في مجال تخطيط وتنمية الاقاليم امراً ضرورياً لتحقيق استراتيجية تنموية ناجحة في اي اقليم لما تمتاز به من سرعه وشمولييه وكلفة واطئه مقارنة بالطرق التقليدية ، ويمكن ايجاز اهمية استخدام هكذا تقنيات في النقاط الاتية :

١ -انها تؤثر في دعم وتطوير عملية اتخاذ القرار بالبلديات والإدارات الحكومية في مجال ادارة المدن والتحكم في العمران من خلال استخدام تقنية متطورة تستطيع التعامل مع البيانات والخرائط المستخدمة في عملية التخطيط والتنمية بكفاءة وسرعة عالية.

2\_ إعداد خرائط رقمية لكافة أرجاء الأقاليم لضمان متابعة التطور العمراني لمستوطناته البشرية وموارده المختلفة الأخرى من خلال الاعتماد على المرئيات الفضائية.

3\_ إعداد قاعدة بيانات شاملة للإقليم تشمل السكان والمستوطنات البشرية والموارد الاقتصادية .

4\_ استخدام تلك التقنيات في عمليات تحديث التصاميم الأساسية المعدة للمدن وتحديد مسارات التوسع الجديدة لها.

5\_ تحديد المساحة التي تشغلها استعمالات الارض المختلفة في المدن والقرى وضمان توزيعها الامثل .

6\_ المساهمة في تحديد مواقع المشاريع الاسكانية كتخصيص قطع الأراضي وبناء المجمعات السكنية في اطار الاقليم ليتلائم مع الحاجة الفعلية للتوسع السكاني.

7\_ التقنيات الجغرافية الحديثة تفيد في التنمية الزراعية مثل دراسة: أنواع التربة – موارد مياه الري – ملائمة المناخ – احتياج السوق.

8\_ أفادت التقنيات الحديثة في اكتشاف (أماكن المياه الجوفية – استكشاف المعادن – صيانة البيئة وحمايتها)

9\_ تحديد مواقع المناطق التراثية والحضارية والمناطق الخضراء لضمان حمايتها من مظاهر العبث الحضري.

### المصادر والمراجع

1. الاشعب ، خالص حسني اقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989
2. بحيري ، صلاح الدين ، قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1994.
3. الجابري ، مظفر علي ، التخطيط الحضري - الجزء الأول ، جامعة بغداد، 1986.
4. الجار الله، احمد جارا الله ، التكامل بين جغرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي، النشرة الدورية لقسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 208، الكويت، 1997.
5. الجوهري ، يسري ، بحوث في الجغرافية البشرية - الجغرافية وتخطيط المدن-، دار المعارف الاسكندرية، بلا.

6. حسن ، عاطف حمزة ، تخطيط المدن أسلوب ومراحل، مطابع قطر الوطنية،1992.
7. حيدر ، فاروق عباس ، تخطيط المدن والقرى، ط1، القاهرة،1994 .
8. الدليمي ،خلف حسين علي ، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم،الدار العلمية للنشر،ط1، الاردن،2002.
9. زوكه ، محمد خميس ، التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1964.
10. السعدي، سعدي محمد صالح ، التخطيط الإقليمي نظرية - توجه - تطبيق، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1989
11. الشامي،صلاح الدين علي، الجغرافية دعامة التخطيط ،مطبعة اطلس،القاهرة، 1969
12. الصقار ، فؤاد محمد ، التخطيط الإقليمي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1970
13. عبدالقادر ،محمد صالح ،المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي ،مطبعة جامعة البصرة ، البصرة،1986.
14. غنيم ،عثمان محمد ،مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ،دار الصفاء،الطبعة الثالثة ،عمان،2005 .
15. محمد، صباح محمود ، أسس ومشكلات التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة الفنون، بغداد، 1988.
16. المنيس ،وليد عبدالله ،التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة الكويت ، الكويت،1985.
17. الوحيد ، مهدي علي وهلال ادريس مجيد ،مقدمة في التنمية والتخطيط ، هيئة المعاهد الفنية ،مطبعة التعليم العالي ،بغداد،1988.

osama AL- rashed